PROVISIONAL
S/PV.2552
29 August 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والخمسين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الأربعاء ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد باسولي	(بوركينا فاصو)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد أوفينيكوف
	باكستان	السيد شاه نواز
	بيرو	السيد ارياس ستيّا
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كرافتس
	زمبابوى	السيد ماشينغادزى
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	فرنسا	السيد لوويه
	مالطة	السيد غاوتشي

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الطلقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطلقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

مصـــــر	السيد خليـــل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد مارغتسون
نيكاراغـــوا	السيد ايكازا غالارد
الهنـــــد	السيد فيرمـــا
هولنـــــدا	السيد فان دير ستويل
الولايات المتحدة الامريكية	السيد كلارك

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٦

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الشرق الأوسط : رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجّهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان (S/16713)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أودّ أن أبلّغ أعضاء المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي اسرائيل ، والجمهورية العربية السورية ، والكويت ، ولبنان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول الأعمال . ووفقا للممارسات المتبعة اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقّت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أدعو ممثل لبنان الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس ؛ أدعو ممثل اسرائيل الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس ؛ أدعو ممثلي الجمهورية العربية السورية والكويت الى شغل المقاعد المخصصة لهما في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد فاخوري (لبنان) المقعد المخصص له على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد بلوم (اسرائيل) المقعد المخصص له على طاولة المجلس؛ وقام السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد أبو الحسن (الكويت) بشغل المقعدين المخصصين لهما في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أودّ أن أبلّغ أعضاء المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٨ اب/أغسطس ١٩٨٤ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرّف فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب من المجلس أن يسمح لي بالاشتراك ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، في النظر في البند المعنون " الحالة في الشرق الأوسط " بوصفي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف " .

وحيث أن مجلس الأمن قد وجه في مناسبات سابقة دعوات الى ممثلي أجهزة أخرى من أجهزة الأمم المتحدة فيما يتصل بالنظر في مسائل مدرجة في جدول أعماله ، ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن ، فانني أقترح ، بموافقة المجلس ، توجيه دعوة الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

وأود أيضا أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٨ اب/أغسطس ١٩٨٤ من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة لليمن لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها :

"يشرفني ، بوصفي رئيسا للمجموعة العربية ، أن أطلب من مجلس الأمن أن يوجه دعوة ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى سعادة الدكتور كلوفيس مقصود ، السفير والمفوض فوق العادة ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، بشأن البند الذى ينظر فيه المجلس والمعنون " الحالة في الشرق الأوسط " " .

وسوف تنشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/16722 . اذا لم أسمع أى اعتراض ، سأعتبر أن المجلس يقرر توجيه دعوة الى السيد مقصود بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الأمن نظره الان في البند المدرج في جدول أعماله .

ينعقد مجلس الأمن اليوم بناء على طلب وارد في رسالة مؤرخة في ٢٤ اب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحـــــدة، الوثيقة S/16713 .

المتكلم الأول هو ممثل لبنان الذى أعطيه الكلمة الان .

السيد رشيد فاخوري (لبنان) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، وأن أعرب لكم عن الثقة التامة بمقدرتكم وحكمتكم وخبرتكم لتوجيه أعمال هذا المجلس الوجهة الصحيحة .

كما أنني أتقدّم لسلفكم السفيرة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية السيدة جين كيركباتريك بالشكر والتقدير لرئاستها وحسن ادارتها لأعمال هذا المجلس خلال شهر تموز/يوليه الماضي .

مرة أخرى يلجأ لبنان الى مجلسكم الكريم الذى يبقى ملاذ الدول الصغيرة المؤمنة بمبادئ الأمم المتحدة . وقد كان لبنان وما يزال وفيا لميثاقها مخلصا لنصوصه ، ومحترما لقرارات أجهزتها .

نأتي اليكم اليوم باسم شعب لبنان ، وباسم سكانه في الجنوب والبقاع الغربي وقضاء راشيا البالغ عددهم أكثر من ثمانماية ألف نسمة ، الذين يعانون من وطأة الاحتلال الاسرائيلي ومن ممارساته التعسفية الظالمة ، كما نأتي باسم العالم أجمع الغيور والمسؤول عن القيم وحقوق الشعوب .

جئنا نناشد مجلسكم الكريم ، باسم هذه النفوس المعذبة ، وباسم الحق والعدالة التي جسدتها مبادئ الأمم المتحدة ، أن تساعدوا لبنان وشعبه على ما يعانيان منه ويشكوان من وطأته .

واذا لم يكن من حق لبنان أن يعرض المأساة الانسانية التي يتعرّض لها أبناؤه فلمن يكون اذا هذا الحق ؟ واذا لم يكن من واجب هذا المجلس معالجتها دفاعا عن حقوق الشعوب ومصائرها فماذا تكون مهمة هذا المجلس وواجباته ؟

من هنا شكوانا مما يجرى في مناطقنا من قبل السلطات الاسرائيلية وأملنا في أن يتفهّم ويتحسّس جميع أعضاء هذا المجلس عمق المأساة فيقوموا بما تفرضه عليهم مسؤوليات عضويتهم وواجباتها .

نحن لم نأت الى هنا من أجل خلق صدامات وجدل عقيم ومزايدات بل جئنا من أجل وقف ممارسات وتصحيح واقع أليم يعيشه شعبنا مما سنورده في هذه الكلمة من الشواهد والوقائع الدافعة .

فالجنوب يختنق نتيجة الممارسات الشاذة والتصرّف اللاانساني ، وسكانه يعيشون في حالة رعب دائمة من الدبابات والمدافع والبنادق الاسرائيلية المصوبة بصورة مستمرة نحوهم . لقد ارتبكت دورة الحياة في مناطقهم التي تحوّلت الى أجزاء مشلولة من الوطن ، مقطعة الأوصال . فمن اقتحام المدن والقرى يوميا ومحاصرة ومداهمة المنازل والمؤسسات الخاصة والرسمية ، الى اعتقال وتوقيف الناس عشوائيا من شبان وشيوخ ونساء ورجال دين وأطفال متخذين البعض منهم رهائن ، الى قطع الطرق بين القرى الامنة واقفال متاجرها ومنع التجوّل فيها ، الى اتلاف المزروعات وجرف البساتين واجبار الأهالي على حصاد المواسم قبل نضوجها ، كل هذه أعمال حرمتها الأعراف والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وأنظمة لاهاى لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الانسان .

كأنما هذه الأعمال لم تشف غليل الدولة المحتلة من شعب مسالم ، فعمدت الى محاولات سلخ الجنوب والبقاع الغربي وقضاء راشيا وعزلها نهائيا عن الوطن الأم .

ان احتلال الجنوب والبقاع الغربي وقضاء راشيا ، هو احتلال موصوف ، حسبما نصّت عليه المادة ٤٢ من اللائحة المرفقة باتفاقية لاهاى لعام ١٩٠٧ . فهذه المناطق تخضع ماديا وعسكريا لسيطرة اسرائيل ، وسكانها وممتلكاتهم لهم الحق بالحماية من تجاوزات الاحتلال الاسرائيلي وفقا لنصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، التي انضم اليها لبنان وانضمّت اليها اسرائيل دون تحفّظ ، لكن اسرائيل تثبت ، كل يوم ، بممارساتها التعسفية هذه ضد سكان المناطق المحتلة تنكرا صارخا لجميع الحقوق واستهتارا بالرأى العام الدولي .

ان مجلسكم ، سيدى الرئيس ، قد أصدر بتاريخ ٥ و ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ قرارين ، الأول رقم ٥٠٨ (١٩٨٢) والثاني رقم ٥٠٩ (١٩٨٢) يطلب فيهما من اسرائيل الانسحاب الفوري من الأراضي اللبنانية وذلك دون قيد أو شرط . فلو طبّقت اسرائيل هذين القرارين لما كنا اليوم نعاني من ممارساتها واجراءاتها التعسفية الظالمة . ولما كنا اليوم نقف هنا لنكشف عن مخالفات اسرائيل للاتفاقات الدولية .

ان المجتمع الدولي بأسره يرفض هذه الممارسات ولا يرض بأن تستمر اسرائيل بالاستهتار بالقوانين والأنظمة الدولية التي ارتضاها العالم المتمدن شرعة له ، كما وان أى شعب لا يقبل أن تمارس عليه مثل هذه الأعمال التعسفية ، خاصة وأن الأسرة الدولية قد أخذت على نفسها عهدا جسدته اتفاقات ومعاهدات عدة لحماية الأجيال من ويلات الحروب ، وحماية الحقوق والحرمات وتحريم اللجوء الى القوة أو التهديد بها .

انني بهذه المناسبة ، سيدى الرئيس ، أود من مجلسكم الكريم أن يأخذ علما بأن لبنان يعتبر الوجود الاسرائيلي على أراضيه احتلالا محدد المعالم تنطبق عليه احكام الاتفاقيات الدولية المختصة وبنوع خاص اتفاقية جنيف الرابعة . واني أطلب من مجلسكم الكريم حمل اسرائيل على احترام بنود هذه الاتفاقية والتقيد بنصوصها .

لا أريد أن أثقل عليكم بتعداد الممارسات التعسفية اليومية التي تقوم بها اسرائيل ضد السكان المدنيين في الجنوب والبقاع الغربي وقضاء راشيا ، وهي المناطق المحتلة . بل سأورد لكم نماذج حية من الممارسات الاسرائيلية المتكررة التي اعتبرتها اتفاقية جنيف الرابعة محظورة في أى وقت وفي أى مكان ، ووضعت لها أنظمة لاهاى لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ قواعد وأصولا يفترض احترامها .

الممارسات التعسفية ضد السكان :

امعانا من القوات الاسرائيلية المحتلة في اذلال السكان الوطنيين في المناطق المحتلة لاخضاعهم لارادتها ، لجأت هذه القوات الى توقيف واعتقال وحجز حرية الألوف من أبناء هذه المناطق وزجت بهم في معتقلات عديدة أقيمت لهذه الغاية .

وبحسب الاحصاءات المتوفرة لدينا تعتقل القوات الاسرائيلية ما معدله ٣٦٨ شخصا كل شهر ، ولم توفر منهم المسنين والقصّر والنساء والجنود والموظفين والطلاب والمدرسين ورجال الدين والصحفيين ورؤساء البلديات والمخاتير . وخلال شهر تموز/

يوليه المنصرم اعتقلت هذه السلطات ٤٨٠ مواطنا من الفئات أعلاه ذنبهم الوحيد أنهم من سكان المناطق المقيمين في مناطق الاحتلال . وغالبا ما تلجأ الأجهزة الخاصة في قوات الاحتلال الى اغتيال مسؤولين حزبيين في الجنوب ورجال دين نافذين والى قتل مواطنين عاديين أثناء عمليات الدهم .

وتتعرض قوات الاحتلال لموظفي الدولة اللبنانية وللرسميين وللعسكريين . فقد منعت عناصر قوى الأمن الداخلي من حمل اسلحتهم الفردية اثناء قيامهم بمهامهم الرسمية ، واعتقلت عددا من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي على نقاط العبور وعصبت أعينهم . وغالبا ما كانت هذه القوات تعتقل ذوى المطلوبين وتحتفظ بهم كرهائن الى أن يسلم أولادهم أنفسهم لسلطات الاحتلال ، وفي هذا مخالفة صريحة للمادة ٣٤ من اتفاقية جنيف الرابعة .

كما تلجأ السلطات المحتلة الى اتخاذ اجراءات انتقامية ضد المعتقلين تتصف باللاانسانية ، كتعذيبهم جسديا ، واخضاعهم لشتى أنواع التعذيب النفسي ، خلافا لما نصت عليه المادتان ٢٧ و ٣٢ من اتفاقية جنيف والمادة ٤٦ من أنظمة لاهاى لعام ١٩٠٧ .

وفي ١٣ حزيران /يونيه من العام الحالي ، قامت دورية اسرائيلية بمداهمة أحد المنازل في قرية كفر ملكي ، ولما لم تجد الشخص المطلوب ، أطلقت الكلاب البوليسية على النساء ونقل ثلاثة منهن الى المستشفى بحالة الخطر . وهذا ما حظرته المادة ٣ ، البند ج من اتفاقية جنيف الرابعة .

وآخر ما ابتكرته قوات الاحتلال الاسرائيلية من أنواع الاضطهاد والتعذيب للسكان المحليين هو ما أقدمت عليه في بلدة كفر شوبا حيث داهمت منازل ثلاثة معتقلين وأقفلتها بأن صبّت الأسمنت على أبوابها وشبابيكها وعلى نفقة أصحاب هذه البيوت وهذا ما حرمته المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي نصت على أنه لا يجوز معاقبة شخص عن ذنب لم يقترفه شخصيا .

وتعرضت قرية " معركة " للمرة الثالثة خلال شهرين الى حصار عسكرى خانق من قبل قوات الاحتلال استمر خمسة عشر يوما قطع عنها المياه ومنع وصول الأغذية وفرض على سكانها نظام منع التجول واعتقل معظم شبانها وشيوخها وتعرض هؤلاء لشتى أنواع التعذيب ، وذنبهم الوحيد هو ولاؤهم لسلطتهم الشرعية .

وتعرضت قوات الاحتلال أيضا لرجال الدين وأماكن العبادة ، فاعتقلت أئمة أربع قرى وأخذت ابن امام خامس لم تجده ، رهينة ، وداهمت الحسينية (أى المسجد) في كل منها ، وهذا ما حرمته المادة ٤٨ من أنظمة لاهاى لعام ١٩٠٧ والمادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة .

وكدليل على استهتار قوات الاحتلال بالمواثيق والأعراف الدولية ، فقد اعتقلت بتاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ مسعفا في الصليب الأحمر اللبناني عند بوابة العبور في باتر - جزين فيما كان ورفيقه ينقلان جريحا الى العاصمة في سيارة تابعة للصليب الأحمر خلافا للفقرة الأولى من المادة ٢٠ من اتفاقية جنيف الرابعة .

نحن لا نريد ان نتعرض لما تقوم به اسرائيل ضد القوات الدولية في الجنوب من مضايقات أثناء قيامها بواجبها ، اذ أن هذه الممارسات موجودة ، ولا شك لديكم في تقارير بعثت بها قيادة هذه القوات من جنوب لبنان .

ان سلطات الاحتلال توزع الآلاف من المعتقلين على خمسة مراكز فرعية ومعتقل رئيسي في بلدة أنصار ، وهذه المراكز تفتقر الى الشروط الصحية المطلوبة والوقاية الكافية من تقلبات الجو ولا تتوفر فيها المرافق الصحية اللازمة ، خلافا لما نصت عليه المادة ٨٥ من اتفاقية جنيف المشار اليها ، وقد دأبت السلطات الاسرائيلية على رفض تزويد الجهات المختصة بلائحة بأسماء هؤلاء خلافا للمادتين ٤٣ و ١٣٦ من اتفاقية جنيف الرابعة . وبالرغم من المساعي الحثيثة التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان للحصول على اذن بايفاد أحد مندوبيها لزيارة المعتقلين في مراكز اعتقالهم في كل من صور والنبطية ومرجعيون وصيدا ، وذلك عملا بأحكام المادتين ١٤٢ و ١٤٣ من اتفاقية جنيف المذكورة ، فان السلطات الاسرائيلية منعت عنها الاذن المطلوب ،ولم تسمح للمندوب بالقيام بهذه الزيارة أو الاتصال بالمعتقلين الا بعد الافراج عنهم أو بعد وصولهم الى معتقل أنصار واكمال السلطات الاسرائيلية التحقيقات معهم وهي تحقيقات تستغرق بضعة أسابيع .

ان الاعتقالات التي تقوم بها سلطات الاحتلال يرافقها عمليات ترويع باطلاق النار فوق رؤوس السكان وتجميع أهالي القرى تحت وطأة السلاح بمن فيهم المسنون والنساء والأطفال في الساحات العامة واجبارهم على الوقوف في الشمس المحرقة أو تحت الأمطار لبضع ساعات خلافا لما نصت عليه المادة ٣٢ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

أما الممارسات التعسفية ضد الممتلكات فكثيرا ما تلجأ سلطات الاحتلال الى اتخاذ اجراءات انتقامية ضد المواطنين اللبنانيين في المناطق المحتلة منها احراق مزروعاتهم واتلاف مواسم الحبوب ، واقتلاع وازالة أشجار الحمضيات والمزروعات وهدم أسوار البساتين وذلك بالرغم من أن المادة ٣٥ من اتفاقية جنيف الرابعة قد حظرت ذلك بنص واضح وصريح .

وتقدر مساحة البساتين التي احرقتها عمدا القوات الاسرائيلية المحتلة في جنوب لبنان والبقاع الغربي بأكثر من خمسة عشر ألف دونم .

وقد لاحظ مراسلو الصحف ووكالات الأنباء بأن حواجز الاسرائيليين على نهر الأولي تعرقل انتقال الحمضيات الى بيروت ، وأن ملايين ثمار البرتقال والحامض تفسد على الأشجار لأن تكاليف نقلها الى بيروت قد أصبحت باهظة ولأنها تحتاج الى خمسة أيام على الأقل ، في حال السماح بنقلها ، لتصل الى العاصمة التي تبعد فقط خمسة وأربعين كيلومترا. وهذا ما يخالف مضمون المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف المشار اليها .

وعند قيام سلطات الاحتلال بمداهمة منازل المطلوبين ، تعمد الى كسر الأبواب والدخول الى المنازل عنوة ، وقد أقدمت دورياتها في حالات كثيرة على سرقة المجوهرات والحلي التي تعثر عليها لدى تفتيشها للمنازل وكذلك الأدوات الكهربائية والأدوات المنزلية كما وأنها استولت على عدد من سيارات المطلوبين أو ذويهم .

ولم تكتف قوات الاحتلال بالقيام بهذه الاجراءات ضد الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، بل عمدت الى تحطيم معبد يوناني - روماني أثري في مدينة صور ونهبت دورياتها بصورة متمادية قطعا ثمينة من الآثار التاريخية خلافا لما تضمنته المادة ٥٧ من أنظمة لاهاى لعام ١٩٠٧ واتفاقية لاهاى لعام ١٩٥٤ .

وفي صيدا ، عاصمة الجنوب ، أقدمت سلطات الاحتلال على الاستيلاء على سراى الحكومة وطردت منها المحافظ والموظفين واستولت على البناء وجميع السجلات الرسمية ضاربة عرض الحائط بأحكام أنظمة لاهاى لعام ١٩٠٧ .

فيما يتعلق بالممارسات الهادفة لعزل الجنوب فان جنوب لبنان والبقاع الغربي وقضاء راشيا ترتبط بباقي أجزاء الوطن بطريقين رئيسيين وعدة طرق فرعية .

ومنذ بضعة أشهر أقدمت اسرائيل على قطع جميع الطرق الفرعية المؤدية الى المدن والقرى الجنوبية وتلك الواقعة في البقاع الغربي وراشيا ، وشددت قبضتها على حركة التنقل بين المناطق المحتلة والعاصمة اللبنانية عن طريق سيطرتها المطلقة على الطريقين الرئيسيين وهما الطريق الساحلي وطريق باتر - جزين .

وفي أوائل شهر نيسان /ابريل ، أقفلت سلطات الاحتلال الطريق الساحلي بشكل دائم وحولت السير بين الجنوب الذى يضم حوالي ثلث سكان لبنان وبين العاصمة اللبنانية الى طريق باتر - جزين حيث أقامت نقطة للعبور مستخدمة جميع أنواع التدابير المعرقلة للعابرين .

ان هذه السلطات تقوم باقفال هذا الطريق في كلا الاتجاهين أمام جميع السيارات العابرة كل يوم سبت وكلما ارادت الانتقام من سكان المناطق المحتلة . ونادرا ما يمر اسبوع واحد بكامله دون أن تعمد الى اقفال هذا المعبر . حتى أن أيام قطع هذا الطريق الوحيد بين الجنوب وسائر المناطق اللبنانية بلغت في الشهر ثمانية عشر يوما ثم أقدمت السلطات الاسرائيلية مؤخرا على اقفال الطريق وهو المنفذ الوحيد الباقي بين شطرى لبنان لمدة غير محددة .

ولم تكتف سلطات الاحتلال بهذه الاجراءات الانتقامية ، بل اتخذت قرارا منعت بموجبه انتقال السيارات السياحية من والى الجنوب ، وأرغمت المسافرين على الانتقال مشيا على الأقدام الى الجهة الأخرى واستئجار وسيلة نقل تؤمن انتقالهم الى المكان الذى يقصدونه في الجنوب . ولم تستثن من ذلك الدبلوماسيين الأجانب .

وقد وصفت صحيفة " تايمز " البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٤ هذه الاجراءات بأنها ذروة اجراءات سابقة قامت بها السلطات الاسرائيلية لتضييق الخناق وقطع صلة الوصل بين الجنوب وبيروت .

حتى هذا التاريخ كانت وسائل النقل لدى عبورها نقطة باتر - جزين تنتظر بضع ساعات ليسمح لها بالعبور وقد تسبب طول الانتظار في احداث مأساوية لركاب هذه السيارات منها على سبيل المثال وفاة أحد المواطنين وهو ينتظر دوره في عبور حاجز باتر - جزين ؛ وفاة طفلة رضيعة أمام الحاجز الاسرائيلي عند بوابة غزة - جب جنين في البقاع الغربي ؛ وانجاب سيدة في الطريق العام لمولودها وهي تنتظر السماح لها بالعبور عند الحاجز الاسرائيلي في باتر .

ولتشديد الحصار على الجنوب وعزله نهائيا عن بقية المناطق اللبنانية عمدت السلطات الاسرائيلية المحتلة الى قطع جميع الاتصالات اللاسلكية والسلكية والبريدية عنه ، ونادرا ما كانت تعيدها . ومنعت كذلك وصول الصحف الصادرة في العاصمة الى المناطق التي تحتلها ، وشوشت على وسائل الاعلام الاخرى من سمعية وبصرية .

أما انتقال الاشخاص من والى الجنوب فهو خاضع لترخيص مسبق تمنحه سلطات الاحتلال غير أنها أنزلت عدد الصادر من هذه التراخيص يوميا من بضع مئات الى ثلاثين تصريحا تمنح في مركز قوات الاحتلال في قرية كفر فالوس في الجنوب . وقد صرح الكابتن البرت ، الحاكم العسكري لمنطقة صيدا قائلا " على الاهالي خارج الجنوب أن يحاولوا الحصول على تصاريح مرور اسرائيلية من الحكومة اللبنانية " . غير أن السلطات الاسرائيلية تمنح لكل طالب تصريح بالخروج من المناطق أذنا باتجاه الخارج دون عودة وهذا دليل واضح على نية اسرائيل بتفريغ المناطق المحتلة وبالأخص الجنوب من السكان لتتمكن من تحقيق مخططاتها التوسعية . وقد حظرت المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة هذا التصرف التعسفي .

ومما يقوى شكوكنا في هذا الاتجاه ما حدث في منتصف شهر حزيران/يونيه الماضي اذ استدعت السلطات المحتلة مختار بلدة العديسة وأبلغته بأن على سكان القرية أن يحصلوا على هويات اسرائيلية أو يرحلوا عنها .

وتعرضت سلطات الاحتلال أيضا الى موظفي الدولة الرسميين وكانت تمنعهم من الوصول الى مراكز عملهم . وأقدمت خلال تموز/يوليه الماضي على منع الطلاب الثانويين من التقدم لامتحانات شهادة البكالوريا بعد أن حاولت في البدء عرقلة هذه الامتحانات باعتراضها القوات الدولية في الجنوب ومنعها من نقل أسئلة الامتحانات الرسمية والقرطاسية اللازمة لها .

وبلغت قسة الاجراءات التعسفية هذه عندما منعت في الاسبوع الماضي محافظي منطقة الجنوب من حضور الاجتماع الرسمي الذى عقد في القصر الجمهورى للبحث في أوضاع المناطق المحتلة وما يمكن توفيره للمواطن من مساعدات وخدمات اجتماعية وصحية وعمرانية . وفي هذا مخالفة واضحة للمادة ٤٣ من انظمة لاهاى لعام ١٩٠٧ .

كذلك منعت مؤخرا مادة الاسفلت من الوصول الى الجنوب برا أو بحرا مما أوقف أعمال صيانة الطرق وألحق أضرارا بشبكة المواصلات البرية في تلك المنطقة . كما منعت سلطات الاحتلال وصول مادة " الفيول " الى معمل التكرير في الزهراني ومنها الى معمل الجية لتوليد الطاقة الكهربائية بالاضافة الى عرقلة وصول عمال هذا المعمل وموظفيه الى مراكز عملهم .كل ذلك لالحاق الأذى بالاقتصاد اللبناني وحرمان المواطنين من الكهرباء .

أما داخل الجنوب والبقاع الغربي وقضاء راشيا فقد بلغ عدد القرى التي تعزلها اسرائيل شهريا اربعين قرية ، ويستمر الحصار والعزل بين يوم وخمسة عشر يوما تقفل خلاله جميع الطرق المؤدية الى هذه القرى . ويرافق عزل هذه القرى مداهمة منازلها واعتقال سكانها بشكل جماعي خلافا لما نصت عليه المادة ٣٢ من اتفاقية جنيف الرابعة .

ولا تكتفي اسرائيل بهذا القدر من الاجراءات التعسفية الهادفة الى حصار المناطق المحتلة بل انها تعمد من وقت لآخر الى اقفال مرفأى صيدا وصور الوحيدين في الجنوب في وجه الملاحة والصيد ونقل البضائع والاشخاص ووصول شحنات الاغاثة الى سكان الجنوب . ومنعت السلطات الاسرائيلية المحتلة في اكثر من مناسبة السماح بتفريغ شحنات القمح المرسلة الى اهل الجنوب ، مخالفة بذلك نص المادة ٥٩ من اتفاقية جنيف الرابعة.

هذه الأعمال التعسفية التي قامت وتقوم بها اسرائيل في الجنوب والبقاع الغربي وقضاء راشيا الوجه الحقيقي الفاضح للاحتلال الاسرائيلي .

أما الممارسات الاسرائيلية في الجنوب التي تتناول موضوع المياه فهي تتلخص فيما يلي :

أولا - الوقائع : وردت معلومات لوزارة الداخلية اللبنانية مفادها أن فرع الهندسة التابع لوزارة الدفاع الاسرائيلية الذي يشرف عليه الكولونيل شاوول ، يقوم منذ خمسة عشر يوما بشق نفق طوله ٣ كيلومترات من الحدود الاسرائيلية اللبنانية قرب بلدة كفر كلا الى بلدة دير ميماس وبالتحديد عند وادي دير ميماس وهي اقرب منطقة لنهر الليطاني من الأراضي الاسرائيلية .

وأفاد المصدر الذي بعث بمعلوماته لوزارة الداخلية اللبنانية بأن هذا النفق يستوعب مياه نهر الليطاني بكاملها . ويبدو أن الضجة التي أثيرت حول الوزاني هي فقط للتمويه وصرف الأنظار عن النفق الاساسي المذكور اعلاه .

وأفاد محافظ الجنوب بأن القوات الاسرائيلية بدأت بتسييج قسم من الأمـــلاك العامة والخاصة حتى نبع الوزاني ، وركّزت أعمدة حديدية الى جانب الطريق التي كانت قد شقتها ، وأقامت جسرا فوق النهر المذكور يصل بين ضفتيه ، وشقّت طريقا على طول ضفتـه الجنوبية بحدود ١٢ كيلومترا يبدأ من الحد الغربي لنبع الوزاني ويمتد غربا حتى بلـــدة الغجر السورية ، وقامت بتزفيت هذه الطريق ووضع الأسلاك الشائكة حولها ومنعت السكّـان من الوصول اليها ، كما انها منعت صيادي الأسماك من الصيد في نهر الوزاني .

ان أعمدة الشريط الشائك المركّزة داخل الحدود اللبنانية هي بعمق يتراوح بـين ٣ و ٥ كيلومترات وبطول كيلومتر واحد ومساحة الأرض المسيّجة تبلغ حوالي خمسة آلاف دونم .

ان عملية التسييج وحفر أماكن جديدة للأعمدة قد توقفت الآن ، لكن الشرطـــة القضائية اللبنانية أبلغت محافظ الجنوب بأن هناك العديد من الحفر الجاهزة لغرس أعمدة جديدة واسرائيل لم تتخلّ عن مطامعها في المياه اللبنانية ، وان ما أنجز حتى تاريخه من أعمال لهذه الغاية هو بنسبة ٨٠ في المائة .

ومما يقوى شكوكنا ومخاوفنا بأن اسرائيل تقوم بعملية تحويل المياه الأدلة التالية :

١ - منذ تموز/يوليه الماضي بدأت اسرائيل بمنع دوريات قوات الطوارئ فـــي الجنوب من الوصول الى منطقة الأشغال للتحقق من صحة الاتهامات الموجّهـــة اليها . وقد أعلن الناطق باسم القوات الدولية في بيروت بتاريخ ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٤ كما ورد في وكالات الأنباء ان اسرائيل أقامت سياجات على قسمـــين من نهر الحاصباني .

٢ - وأكدت أيضا وكالة الصحافة الفرنسية (A.F.P.) بالتاريخ نفسه أن شركة " تاهال " الحكومية الاسرائيلية المختصة بشؤون الهندسة المائية في اسرائيـــل " قررت استغلال الجزء غير المستخدم من خط أنابيب النفط الذى يمر عبر مرتفعات الجولان على امتداد خمسين كيلومترا في نقل المياه " .

٣ - تمنع اسرائيل عودة أبناء القرى والمزارع الى قراهم ومدنهم في المنطقـــة المذكورة مع انهم يعيشون في مناطق أخرى واقعة تحت الاحتلال .

النتائج

رغم كل هذه المعلومات المثارة صحفيا واعلاميا في الداخل والخارج التي تؤكد صحة تخوفنا فاننا ننتظر نتيجة التحقيقات التي كلف القيام بها ضباط من القوات الدولية في الجنوب وعلى ضوء هذه التحقيقات نتمنى أن يؤكد مجلسكم الكريم حقنا الثابت والراسخ في مياهنا ويعطي الضمانات المطلوبة حيال ذلك حتى لا يبقى في ذهن اسرائيل أى مجال للتفكير بالاستيلاء على مياهنا .

اني أعرف تماما انه ليس كثيرا على أهلنا في الأراضي المحتلة أن تأخذ معاناتهم بعض وقت هذا المجلس الموقّر . فما قدمته في كلمتي هذه هو نماذج مؤلمة من الممارسات الاسرائيلية في الأراضي اللبنانية الخاضعة للاحتلال . ولن يغيّر من خطورة هذه الممارسات ولن يخفف من الآلام والأضرار التي تنتج عنها أى نفي لها أو تبرير ، وليس القصد من هذه الشكوى كما قلت فتح المجال أمام جدل عقيم أو مناقشات ومزايدات لا طائل تحتها . ان ما يطالب به لبنان ، سيدى الرئيس ، هذا المجلس هو :

١ - تنفيذ قرارات هذا المجلس المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دوليا ، ووقف الممارسات الاسرائيلية فورا ضد سكان مناطق الجنوب والبقاع الغربي وراشيا ، واحترام حقهم المشروع في الحياة بكرامة وأمن وسلام .

٢ - حمل اسرائيل على فك الحصار فورا عن المناطق الواقعة تحت الاحتلال .

٣ - الاصرار على اسرائيل بضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الانسان وأحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والاتفاقيات الدولية الأخرى وأنظمة لاهاى لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ .

٤ - التأكيد على حق لبنان الثابت والراسخ في مياهه كي لا يبقى في ذهن اسرائيل أى مجال للتفكير بالاستيلاء على هذه المياه .

ان مجلس الأمن الموقّر ، سيدى الرئيس ، مطالب بتلبية هذه المطالب اللبنانية المحقة ، ومطالب بالمحافظة على الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط والعالم وهو المسؤول عنها مسؤولية مباشرة .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، على الرغم من أن شهر آب/اغسطس قد أشرف على الانتهاء ، اسمحوا لي في البداية أن أقدم لكم خالص الاحترام لتوليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر ، واسمحوا لي ايضا أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقديري للسيدة ممثلة الولايات المتحدة الامريكية للطريقة الممتازة التي أدت بها مهام الرئاسة في الشهر الماضي .

لقد استمعنا توا الى البيان الذي القاه الممثل الدائم للبنان . وقد حمل الينا أخبارا سعيدة ، ويبدو ان شمال نهر الاولي يسوده السلم والأمن ، وكذلك لبنان . وفي ظل هذه الحالة المثالية فانه يرى انه من المناسب ان يوجه الانتباه الى المنطقة الواقعة جنوب هذا النهر . اسمحوا لي أن أحاول أن أعطي صورة حقيقية للحالة السائدة في لبنان .

ان الحالة في لبنان هي في واقع الحال مسألة تدعو الى القلق الشديد . فلبعض الوقت الان نشهد مزيدا من التردي للحالة الامنية غير المستقرة في لبنان ، وهذا ناشئ عن الحرب الداخلية التي تجرى في هذا البلد ولا سيما بيروت وما حولها والشمال .

ان السرد التاريخي الموجز التالي ، غير الجامع للأحداث ، يبين عدم قدرة حكومة كرامة على أن تسيطر على الحالة في ذلك البلد .

ذكرت صحيفة " لوس انجليس تايمز " بتاريخ ٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ ما يلي :

" الخطة الامنية لبيروت لا تزال موضع تفاوض لعدة أشهر ، في حين أن مئات الأشخاص - معظمهم من المدنيين تقتلهم مدفعية الميليشيات من كلا جانبي المدينة "

وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " بتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ ما يلي :

" لا يزال القتال مستمرا لليوم الرابع مما ادى الى مقتل ٣٦ شخصا في اشتباكات وقعت بين قوات الميليشيا المؤيدة للقوات السورية في طرابلس والمعارضة لها " .

وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ ما يلي :

"عمليات الاختطاف تحبط افتتاح معابر بيروت الجديدة ويبلغ مجموع عدد الأشخاص الذين قبضت عليهم الميليشيات في السنوات القليلة الماضية الالاف . . . وعدم اذاعة الانباء المتعلقة بهذه المشكلة يوضح ان الكثيرين من اولئك المختطفين قد لاقوا حتفهم " .

وذكرت صحيفة " واشنطن بوست " في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ ما يلي :

" ثلاثة ايام من القتال الشرس في خورا . الرئيس السابق فرنجية ، الزعيم الماروني المسيحي ، يحاول توسيع المنطقة التي يسيطر عليها على حساب انعام رعد ، الارثوذكسي اليوناني الذى يرأس الحزب الاشتراكي السورى الوطني الذى ترابط قواته في حي خورا على مشارف مقاطعة فرنجية التقليدية . ويعلق محلل سياسي لبناني غير معروف على التدخل السورى في هذه الاحداث الاخيرة ويقول : " لا شك في أن الحكومة الحقيقية في لبنان مقرها في هذه الأيام دمشق لا بيروت " .

وذكرت صحيفة " ديلي نيوز " الصادرة في نيويورك في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ مايلي :

" ارتفع معدل الوفيات في الشمال نتيجة للقتال الدائر لليوم الرابع على التوالي بين المجموعة الاسلامية المتمسكة باصول الدين والفهود ذوى اللون القرنفلي ، وقتل ٢٥ وجرح مائة " .

وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٤ ما يلي :

" استمر القتال بالمدفعية في الجبال الواقعة جنوبي شرق بيروت بين الجيش اللبناني وميليشيا الدروز في سوق الغرب " .

وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ ما يلي :

" الميليشيات اليسارية المتنافسة تقاتل في بيروت . مقتل ثلاثة أشخاص وجرح ستة " .

وذكرت " رويتر " في ٢ اب/اغسطس ١٩٨٤ ما يلي :

" قتل ٧٨ شخصا في شهر تموز/يوليه في طرابلس " .

وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " في ٤ اب/اغسطس ١٩٨٤ ما يلي : " القتال مستمر في طرابلس . مجموع القتلى ٥ والجرحى ٢١ " .

وذكرت صحيفة " واشنطن بوست " في ٥ اب/اغسطس ١٩٨٤ : " في طرابلس . . . قتل خمسة آخرون في المعارك التي دارت ليلا " .

وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " في ٦ اب/اغسطس ١٩٨٤ ما يلي :

" الغاء الاجتماع الطارئ للوزارة " - ويقصد الوزارة اللبنانية - " بسبب الخلافات الداخلية . وبالاضافة الى الخلافات المعتادة بين المسيحيين والمسلمين تحدث فجوة بين برى وجمبلاط حول المكان الذى يعمل فيه الجنود على طريق دمشق وحول استبدال حامية سوق الغرب أو وضعها في قرى الدروز " .

وذكرت اسوشيتد برس في ١٦ اب/اغسطس ١٩٨٤ ما يلي :

" الجيش السورى يستولي على بعلبك في لبنان من الحرس الثورى الايراني والميليشيا المسلمة المتطرفة ، محاولة لتعبئة الدعم للزعيم الشيعي برى " .

وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " في ١٩ اب/اغسطس ١٩٨٤ مايلي :

" القذائف تصيب قصر الرئاسة في قتال شديد يدور بين القوات المسيحية وقوات الدروز . . . لا يزال القتال مستمرا لليوم الثالث على التوالي " .

وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " في ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٤ ما يلي :

" قتال شديد يدور طوال الليل في طرابلس بين المسلمين السنيين ورجال الميليشيا الذين تدعمهم سوريا - مقتل ٣٠ وجرح ٢٥ " .

وذكرت صحيفة واشنطن بوست " في ٢٢ اب/اغسطس ١٩٨٤ مايلي :

" القتال مستمر لليوم الثالث دون انقطاع في طرابلس ، قتل مائة شخص منذ يوم الاثنين وجرح كثيرون اخرون . . . المعارك مستمرة بين الجيش اللبناني والميليشيا المسيحية من جانب والمقاتلين الدروز من جانب اخر قرب سوق الغرب " .

وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٨٤ ما يلي : " نديم الحكيم ، قائد الجيش اللبناني ، الدرزي ، يموت في حادث طائرة هليوكوبتر " .

وذكرت " رويتر " في ٢٤ اب/اغسطس ١٩٨٤ ما يلي :

" المسلمون الشيعة يعتدون على القنصلية السعودية وقوات البوليس اللبناني المسلحة لا تتدخل . النداءات تضمنت " تحت قيادتك يا خوميني " و" سوف نريك قصر سعود " . . . وفي حادث آخر ، اطلق مسلحون قذيفتين على السفارة البريطانية في بيروت في الليلة الماضية " .

وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " في ٢٦ اب/اغسطس ١٩٨٤ ما يلي :

" القتال الدائر خارج بيروت وفي ميناء طرابلس في الشمال يؤكد عدم فعالية الحكومة اللبنانية في مد سلطاتها خارج بيروت وفي حمل الطوائف العديدة في البلد على احلال التعاون محل الحرب التي يقتتل فيها الاخوة وفي طرابلس يقدر عدد القتلى في القتال الذى نشب في الاسبوع الماضي بين المسلمين السنيين المتعصبين الذين يستولون على معظم المدينة ، والمسلمين العلويين الذين تساندهم سوريا ، ١٠٥ اشخاص . ومنذ بداية ١٩٨٤ ، يعتقد ان ما يزيد على ٥٠٠ شخص قد قتلوا في القتال الذى دار في المدينة " .

وفي ٢٢ اب/اغسطس ١٩٨٤ ذكر راديو بيروت في خدمته الداخلية ما يلي :

" منذ الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم تتساقط القذائف على القطاعات المختلفة لطرابلس ، مما ادى الى قتل ٨٠ واصابة ٢٥٠ . ووقعت اضرار شديدة بالممتلكات نتيجة لنيران المدفعية . القتال الذى نشب من جديد هو نتيجة لانهيار وقف اطلاق النار بين " فرسان الاسلام " الذين تؤيدهم سوريا وميليشيات الاتحاد العربي الديمقراطي والاسلامي . المستشفيات تفيض بالجرحى في الحوادث السابقة . وقوات الاطفاء غير قادرة على السيطرة على النيران التي نشبت في قطاعات مختلفة من طرابلس . المحلات تغلق ابوابها تماما " .

" وفي بيروت ، لم يتمكن الدروز من الوصول الى بعبدا ، قصر الرئاسـة ، لحضور اجتماع مجلس الوزراء ، بسبب عجزهم عن عبور الشوارع التي سدّها أقـارب المخطوفين . ولم تتمكن الحكومة من اتخاذ أي اجراء يتعلق بهذه المشكلة. وعقد مجلس الوزراء جلسة مغلقة برئاسة رئيس الجمهورية في قصر الرئاسة الذي لحق به الضرر أثناء القتال الذي دار في الاسبوع الثاني من آب/اغسطس " .

في الحقيقة ، ان رئيس لبنان نفسه سأل في اجتماع حكومته في ٢٢ آب/اغسطـس ١٩٨٤ ، وفقا لراديو بيروت المحلي :

" كيف سوف نتمكن من أن نرسل الجيش الى الجنوب في الوقت الذي لـم نتمكن فيه من ارساله الى الشويفات وخالدة ؟ كيف نستطيع اعادة الادارة المدنية الى الجنوب بينما لم نتمكن من تحرير واعادة تنشيط الادارة في بيروت ؟ كيـــف نهاجم اسرائيل لتقسيمها الجنوب بينما يسعى البعض الى تحقيق نوع من التقسيم والتصنيف في بيروت " .

هذه هي الاسئلة التي أثارها الرئيس جميّل . ولسبب ما ، فان ممثل لبنان قـد تجاهلها هنا في بيانه .

ومع ذلك ، من السخرية بمكان رغم أنه ليس من المدهش ألا يدعى هذا المجلـس الى الاجتماع لمناقشة هذا السؤال الهام الذي أثاره الرئيس جميّل ولكن لمناقش بدلا مـن ذلك الحالة في الجنوب اللبناني حيث تسود ظروف أفضل بكثير من الظروف التي تسود أي جزء آخر من هذا البلد المنكوب بالحرب ، وخصوصا فيما يتعلق بالحالة الأمنية .

ان المناقشة الحالية بشأن لبنان في هذا المجلس ، والكثير من المناقشات التـي سبقتها ، تتسم بطابع سريالي ، معروف في تاريخ الشرق الاوسط الحديث .

ان الحكومة اللبنانية ، التي يشتعل بيتها بالنيران ــ سواء في عاصمتها بيروت، أو في مدينة طرابلس وفي كل مكان ، تقع تحت السيطرة الكاملة السياسية والعسكرية لجارتها " الشقيقة " ــ سوريا . وتتحوّل حكومة كرامي الآن الى مجلس الأمن لتتكلم عن المشاكـــل القائمة في الجنوب اللبناني ، وهي منطقة ظلت لعدة سنوات تحت حكم منظمة ارهابية حوّلت

حياة اللبنانيين المدنيين هناك الى كابوس مزعج . وخلال كل تلك السنوات تجاهلـــت الحكومة اللبنانية في الواقع الجنوب . ومن الجدير في هذا السياق أن نشير الى دور اتفاق القاهرة المؤرخ في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٩ الذى وافق على سيطرة الارهابيين على الجنوب ، مما أثار قلق الحكومة اللبنانية الخاص على حياة وأمن سكانها في جنوب البـلاد .

ومن الواضح بالطبع أن الحكومة اللبنانية قد بدأت تحركها الحالي في هـــذا المجلس تحت قيود ثقيلة نابعة من عدم تمتعها بالاستقلال . ويبدو أن هدفها هو تشتيت الانتباه عن المآسي التي تقع في الشمال ، وفي وسط لبنان وبيروت . وليس هناك أوضح من راديو بيروت المحلي في هذا المجال . ففي ١٣ آب/اغسطس قال :

" تلقى رئيس الوزراء كرامي اليوم حماد السيد بوصفه مبعوثا خاصا للأمين العام للجامعة العربية . وعندما قيل للسيد : لقد طلب لبنان أن تشن حملـــة دعائية في الخارج فيما يتعلق بالجنوب . فما هي التحركات التي تمت في هـذا المجال ؟ أجاب : ان وزير اعلامكم يعلم أن الجامعة العربية قد أرسلت بضـــع مئات من آلاف الدولارات الى لبنان للمساعدة على شن هذه الحملة " .

ونواجه اليوم هنا أحد مظاهر حملة الدعاية تلك .

يبدو أن أولويات الحكومة اللبنانية تتضح فيما يلي : تجاهل ضرورة اطفاء النيران في ساحتها الداخلية ، واهمال القتل الجماعي لمواطنيها الذين لا حول لهم ولا قـــوة في بيروت وفي طرابلس وفي كل مكان في لبنان ، حيث تزرع الطوائف التي تساندها قـــوى أجنبية الفوضى والدمار . ان تلك الحكومة على ما يبدو تفضل أن تنغمس في تشتيت الانتباه العالمي لاخفاء المصير التعس الذى تتعرض له حكومة كرامي . وهذا ، مع ذلك ، لا يمكن أن يخفي عجز الحكومة اللبنانية عن السيطرة على الميليشيات المتعددة ومنع نزيف الدم المستمر الذى اتخذ مظهرا من مظاهر القضاء والقدر نابعا من العجز الذى تفرضه السيطـــرة السورية على الحكومة اللبنانية . والا كيف لنا أن نفسر شكوى ممثل لبنان لدى الامم المتحدة بشأن الحالة في الجنوب، التي تعتبر من الناحية الانسانية والسياسية أقل الحاحا بكثيـر من المشاكل السائدة التي تحيط باللبنانيين في أماكن أخرى ؟

ليست هناك ولا يمكن أن تكون هناك مقارنة مهما كانت بين الاضطرابات المخيفة التي تسود الآن في شمال نهر الأولى والحالة الأمنية التي تسود في المنطقة الجنوبيـــة. ويجب أن نتذكر ان اسرائيل عندما سحبت قواتها فيما وراء نهر الاولى في الصيف الماضـــي كانت اعادة وزع قوات الدفاع الاسرائيلية مصحوبة بحدوث تقدم سورى في مناطق اخرى لبنانية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو عن طريق عملاء سوريا . ان الحالة السائدة في شمال لبنان، وفي بيروت وفي المناطق الجنوبية القريبـــة من العاصمة لا يمكن أن توصف الا بأنها مأســـاة. فان المناطق المعنية تسيطر عليها الميليشيات التي تؤيدها سوريا وعملاؤها . ويتسلـــــل الارهابيون أيضا الى الخلف في بيروت . أما المنطقة اللبنانية في شمال الاولى فقد ســـاد فيها الصراع الدموى ونزيف الدم ، كما هو واضح من الحقائق التالية :

أولا ، ان منطقة طرابلس أصبحت ميدان قتال بين الميليشيات السورية المتصارعة وتعرضت لتدخلات وحشية وعنيفة من جانب الجيش السورى وارهابيي منظمة التحرير الفلسطينية التابعين لأبي موسى ، الذين يؤيدون الأب الروحي لهم ، سوريا . وقتل ما يزيد علـــى ٥٠٠ في طرابلس منذ بدء هذه السنة كما جرح الآلاف . ويهرب الكثيرون من المدينة. وان وقـف اطلاق النار الذى تم التوصل اليه بعد جهد قد انتهك مرة أخرى منذ بضعة أيام واستؤنف قتال عنيف .

ثانيا ، ان المنطقة جنوب طرابلس يدور فيها الآن قتال بقيادة فرنجية ضـــــد معارضيه . وان فرنجية ، كما نعلم جميعا ، يؤيده السوريون . وكل المناطق الواقعة شمـال طرابلس وكذلك المناطق الشمالية الشرقية والشرقية تقع تحت السيطرة الكاملة لسوريا .

ثالثا ، ان الرئيس امين جميل يسيطر على شرق بيروت والخط الساحلي حتى قطاع متان ، جنوب ميناء جونيه .

رابعا في بيروت الغربية ، تقاتل قوات الميليشيا الشيعية المرابطين الناصريين السنيين والدروز ، والاخيرون يغلقون الطريق الساحلي المؤدي الى الدامور . ان وجود الفرقة السادسة المسلمة للجيش اللبناني في غرب بيروت أمر لا أهمية ولا وزن له على الاطلاق .

خامسا فان القوات اللبنانية تسيطر على شرق بيروت وقطاع قصروان - جبيل ومنطقة اقليم الهاروب جنوب الدامور .

سادسا ، فان الطريق الساحلي من بيروت الى الاولي قد اقفله الشيعيون والدروز والمسيحيون منذ شباط/فبراير ١٩٨٤ .

سابعا ، ان قطاعي الشوف والألي تم اقفالهما من جانب الدروز ، وذلك انتهاكا لاتفاق الامن المعقود مع حكومة لبنان . وموخرا اشتعل القتال مرة أخرى بين الدروز وجيش لبنان بما في ذلك منطقة سوق الغرب .

كفانا الان كلاما عن الحالة في شمال نهر اولي . ولا بد أن أعرب عن اعجابي للممثل الدائم للبنان لقدرته على أن يغفل في صمت كل هذه الاحداث عندما تناول هنا اليوم الحالة في بلده .

وعلى النقيض من ذلك ، فان في الجنوب من الاولي ، بذلت اسرائيل جهودا كبيرة لتخفيف وطأة الحياة العادية على السكان في المناطق الواقعة تحت سيطرتها ، والتي كانت دولة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الدولة حتى حزيران/يونيه ١٩٨٢ . وليس هناك دليل أوضح على ان السكان المدنيين يدركون ما تبذله اسرائيل من جهود ، اكثر من العودة الجماعية للسكان المدنيين اللبنانيين الى المنطقة الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية حتى قبل نهاية القتال في آب/اغسطس ١٩٨٢ . هولاء المدنيون اضطروا الى مغادرة ديارهم وممتلكاتهم نتيجة للفوضى التي سببتها تجاوزات منظمة التحرير الفلسطينية التي تحرضها الحكومات العربية منذ اواخر الستينات . ان موجة جماعية اخرى من العائدين عادت الى المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل نتيجة للقتال الشديد السائد في جنوب بيروت في شباط/فبراير ١٩٨٤ .

ان الوجود العسكرى لاسرائيل في جنوبي لبنان ذو طبيعة مؤقتة فحسب . ولهذا ، فان سياسة اسرائيل على الدوام هي ان تترك الادارة اليومية للمنطقة، حيثما وكلما كان ذلك ممكنا ، في أيدى السلطات المدنية اللبنانية ، مع حفظ الأمن في المنطقة لحين انسحابها . ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر تدرك حقيقة ان اسرائيل ما برحت تطبق اتفاقية جنيف الرابعة في المنطقة اللبنانية الواقعة تحت سيطرتها ، وان سلوك اسرائيل في جنوب لبنان يفي بمتطلبات تلك الاتفاقية وكذلك القواعد ذات الصلة للقانون الدولي الرامية الى حماية السكان المدنيين .

وهكذا ، ليس هناك أى مبرر على الاطلاق لشكوى لبنان التي أدت الى عقد هذه الجلسة للمجلس . ان اسباب المبادرة اللبنانية التي أدت الى عقد هذه الجلسة للمجلس واضحة تماما لنا جميعا نحن الجالسين حول هذه الطاولة .انها الأثر المختلط للضغط السورى وللسياسة اللبنانية الداخلية والضائقات اللبنانية الداخلية . انها عطية تشتيتية من اعلى طراز . والا فكيف يمكن ان يبرر المرء الظواهر الغريبة المتمثلة في ان رئيس الوزراء الحالي للبنان وهو من أهالي طرابلس ، قد اغفل مأساة بلده وناخبيه ، وقام - بدلا من ذلك - بتركيز انتباهه على الجزء الجنوبي من بلده الذى يتمتع بقسط اكبر من الأمن ، والذى كما ذكرت من قبل ، اهملته تماما الحكومات اللبنانية المتوالية على مر السنين ؟

ان موقف اسرائيل فيما يتعلق بلبنان كان ولا يزال واضحا . لقد ذكرت حكومة اسرائيل هذا الموقف واعادت تأكيده في مناسبات عديدة في هذا المجلس وفي اماكن أخرى . ان اسرائيل تريد ان ترى لبنان حرا مستقلا ويمارس سيادته الاقليمية الكاملة على جميع اراضيه . وليس لاسرائيل اية مطامع اقليمية في لبنان . ان اسرائيل تود ان تعيش في سلم مع لبنان ، وان تقيم علاقات حسن جوار مع لبنان . تريد اسرائيل ان ترى لبنان بأكمله حرا من أى سيطرة اجنبية تماما ، وقد عاد اليه السلم والوائم لارضه كلها ولشعبه كله . ان الاتفاق الاسرائيلي اللبناني المؤرخ في ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣ ، الذى وافق عليه كل من البرلمان اللبناني والبرلمان الاسرائيلي ، قد اعاد رسميا تأكيد هذه المبادئ الاساسية اذ تنص الفقرة الاستهلالية للمادة ١ من ذلك الاتفاق على ما يلي :

" يتفق الطرفان ويتعهدان باحترام سيادة كل منهما للاخر واستقلاله السياسي وسلامته الاقليمية . وانهما يعتبران ان الحدود الدولية القائمة بين لبنان واسرائيل لا يمكن المساس بها " .

ان اتفاق ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣ قد نص من بين امور اخرى على انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من لبنان . ان اسرائيل لم تغير موقفها . ان اسرائيل ترغب في سحب قواتها من لبنان على الرغم من الانكار الفردي الذي لا مبرر له للاتفاق المذكور من جانب حكومة لبنان . ونحن نعلم جميعا ان الحكومة اللبنانية رجعت في توقيعها تحت ضغط قوى من جانب سوريا التي تهدف الى مواصلة سيطرتها على لبنان سياسيا وعسكريا واقتصاديا . ان اسرائيل سوف تسحب بالفعل قواتها من لبنان بمجرد اعداد ترتيبات كافية لضمان سيادة لبنان في الجنوب ، وأمن حدود اسرائيل الشمالية من الهجمات والمضايقات من الاراضي اللبنانية . ولسوء الحظ ، فان الحالة السائدة في لبنان اليوم تدل على عجز الحكومة اللبنانية التامة عن تأكيد سيادتها على اقليمها ، وان التسلسل التاريخي للاحداث الاخيرة الذي تلوته عليكم من قبل يوضح بجلاء ان الحكومة اللبنانية بعيدة كل البعد عن السيطرة على مصيرها حتى في عاصمتها نفسها ، ناهيك عن تلك المناطق التي تسيطر عليها سوريا تماما ، مثل طرابلس .

ان من الحقائق الواقعة ان اراقة الدماء والحرب الاهلية لا تزالان تسيطران على المناطق اللبنانية الواقعة شمال الاولي ، وهي ناشئة عن الطوائف المتنازعة والقوى الخارجية عن القانون التي تسعى الى مواصلة سيطرتها بتشجيع الارهاب في الجنوب ايضا . هذا الارهاب وهذه الفوضى قد احتوتهما قوات الدفاع الاسرائيلية . الا ان الخطر الناشئ عنهما والحاجة الى مواجهتهما ، من الواضح انهما يقتضيان قدرا من الصعوبة للسكان المدنيين .

وفي الوقت نفسه يجب أن نذكر بكل صراحة أن حكومة كرامي ذاتها مسؤولة الى حد كبير عن معظم الصعاب التي يعاني منها السكان المدنيون . وباغلاق مكتب الاتصال الاسرائيلي مؤخرا في دباية تحت الضغط المستمر الذى يمارسه السوريون والذى يحقق مصلحة سوريا فان الحكومة اللبنانية قد أزالت الوسائل والأجهزة التي تستهدف أساسا مساعدة السكان اللبنانيين في الجنوب بما في ذلك وصولهم الى المنطقة المعنية. ان المسؤولية عن المضايقات الناشئة عن ذلك التي يعاني منها السكان المدنيون في الجنوب، تقع مباشرة على حكومة كرامي ذاتها . وقد دهمت الأحداث حكومة كرامي ولم يعد في وسعها السيطرة على النيران التي تأكل الجسد السياسي للبنان . ان الجنوب المنسي هو الذى أصبح موضع حماس حكومة كرامي المفاجئ .

ان البيان الذى أدلى به ممثل لبنان اليوم قدم سلسلة من الادعاءات التي لا مبرر لها ولا أساس لها ضد بلدنا ويمكنني أن أفنّد بالتفصيل كل واحد من هذه الادعاءات على حدة ودون استثناء . ولكنني مع ذلك سأقتصر على تناول أشد هذه الاكاذيب حتى يمكن لأعضاء المجلس أن يحكموا بأنفسهم على الموثوقية التي يمكن أن تحظى بها هذه الادعاءات في مجموعها اذا كان لها أى موثوقية على الاطلاق .

ان أحد هذه الادعاءات الكاذبة يتعلق بما سماه ممثل لبنان الاعتقال التعسفي للمدنيين في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية . دعوني أقدم لكم الوقائع في هذا المجلس .

لكي نحول دون انتشار الارهاب الخبيث ضد السكان وضد قوات الدفاع الاسرائيلية يلزم من حين لآخر أن نعتقل المشتبه في قيامهم بأعمال ارهابية أو من يثبت اجرامهم . ويتم هذا بمعرفة تامة من لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تحيطها قوات الدفاع الاسرائيلية علما بهوية كل المعتقلين . وانني أدعو ممثل لبنان وكذلك أعضاء المجلس الى مقارنة هذه الحالة بالحالة السائدة في أجزاء أخرى من لبنان حيث يختفي الناس ببساطة . في الجنوب

لا توجد مثل حالات الاختفاء هذه . وقد كان هذا نتيجة للجهد والوقت اللذين تكرسهما قوات الدفاع الاسرائيلية لمنع حالات الاختطاف ومساعدة قوات الشرطة المحلية والأونروا في هذا الصدد .

وفي معرض الكلام عن حالات الاختطاف فان هذا بطبيعة الحال ادعاء وهمي آخر قدمته السلطات اللبنانية مؤخرا . ان قوات الدفاع الاسرائيلية بالتأكيد لا تشترك في هذه الجريمة التي أصبحت ممارسة شائعة في كل أنحاء لبنان . ويجدر بنا أن نتذكر الضحايا البالغ عددهم ثلاثة آلاف في حالات الاختطاف في كثير من المعارك التي دارت في بيروت وما حولها الذين لم يبق منهم على قيد الحياة الا بضع عشرات فقط . ان قوات الدفاع الاسرائيلية تكرس الكثير من الوقت والجهد لمنع هذه الأحداث المفجعة في جنوب لبنان وهي تساعد قوات الشرطة المحلية في هذا الصدد بالاشتراك مع الأونروا ، عندما تطلب منها الأونروا القيام بذلك .

ثم سمعنا في بيان ممثل لبنان بادعاء كاذب آخر يتعلق بما أسماه حالات التفتيش الواسعة النطاق في قرى الجنوب . وليس هناك أي أساس على الاطلاق لهذه الادعاءات الخبيثة التي تنشرها وسائل الدعاية العربية التي تحاول أن تخفي أو أن تقلل من حالات القتل المستمرة في أجزاء أخرى من لبنان .

دعوني أؤكد لكم كل التأكيد هنا انه ليست هناك تدابير تعسفية من أي نوع تتخذ ضد أي قرية على الاطلاق . ومن حين لآخر وبناء على معلومات موثوقة تؤكد وجود أنشطة ارهابية ضد السكان المحليين أو قوات الدفاع الاسرائيلية ، يتم القيام بالتفتيش أو بتدابير أمنية محدودة . وهذه التدابير يقصد بها تأكيد الأمن في الجنوب وهو أمر غائب على نحو صارخ في كل مكان آخر في لبنان .

ثم سمعنا اتهامات فيما يتعلق بسوء المعاملة المزعوم لموظفي الحكومة المحليين في الجزء الجنوبي من لبنان . ودعوني أقول لكم انه على النقيض من الاتهامات التي وجهها

الممثل الدائم للبنان فان اسرائيل قد بذلت الكثير لمساعدة الادارة اللبنانية المحليـــة والتعاون معها . ومنذ عام ١٩٨٢ كرست قوات الدفاع الاسرائيلية نفسها لعـــودة الادارة المحلية وتمكين القضاة والشرطة والمدرسين والأطباء وعمال الكهرباء وعمال مرفق المياه مـــن العمل بطريقة تعود بالفائدة على السكان المحليين . وهذا عقب سنوات طوال لم يتســـن لهم فيها القيام بأعمالهم حيث كان الارهابيون التابعون لمنظمة التحرير الفلسطينيـــة يسيطرون على هذه المنطقة وهي فترة كما أوضحت تجاهلها ممثل لبنان وهذا شيء يدعـــو الى الاستغراب .

هناك حالات كثيرة قامت فيها قوات الدفاع الاسرائيلية بتوفير مواد البناء من أجـــل بناء وتجديد الهياكل الأساسية في جنوب لبنان . وقوات الدفاع الاسرائيلية لا تقوم بحمايـــة الأرواح والممتلكات في جنوب لبنان فحسب بل تسهم أيضا الى حد كبير في تجديد ماتـــم تدميره في الماضي وخدمة الحياة اليومية عقب سنوات طويلة من الاهمال الاجرامي . وعلـــى المرء أن يأخذ في الحسبان انه في السنتين الماضيتين ان المنطقة الوحيدة في لبنـــان التي لم تعان من الحرب الأهلية والقتال اليومي كانت هي جنوب لبنان .

وفي هذا الصدد دعوني أشير أيضا الى ادعائين كاذبين وردا في بيان ممثل لبنان ، احدهما يتعلق بقيام اسرائيل بنهب المواقع الأثرية في جنوب لبنان . ان هذا الادعاء غير حقيقي أيضا . والحقيقة غير ذلك . فمنذ عام ١٩٨٢ فصاعدا قامت القوات الاسرائيلية بتدابير لتجديد عمل الموظفين المحليين المسؤولين عن المواقع الاثرية وتقديم المساعدة التقنية لهم . وقد قام وفد من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بزيارة عدة مواقع في صور ولم يجد أى دليل على أضرار لحقت بهذه المواقع ، كما زعم ممثل لبنان . وهذه الزيارة الرسمية تمت تحت اشراف اسرائيل وبعد أن رفضت منظمة التحرير الفلسطينية مرارا وتكرارا أية عملية تفتيش رسمية على تلك المواقع عند ما كانت تخضع هذه المواقع للسيطرة الارهابية .

لقد أعاد الى الأذهان هنا اليوم الممثل الدائم للبنان أكذوبة نشرتها حكومته من قبل فيما يتعلق بعدم سماح اسرائيل لطلاب المدارس الثانوية في الجنوب بالتقدم الى امتحاناتهم النهائية . فعندما عمم رسالة بهذا المعنى في الشهر الماضي بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن ، قمت بالرد على تلك الرسالة في رسالتي المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ والمعممة بوصفها الوثيقة A/39377 و S/16691 . وكما أوضحت في تلك الرسالة ، فان ذلك الادعاء أيضا لا أساس له ،واسمحوا لي أن أقتبس من رسالتي المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ ما يلي :

" . . . ليس لدى حكومة اسرائيل أية نية للتدخل في امتحانات القبول بالجامعة لطلبة جنوب لبنان أو وضع العقبات أمامهم ، بأى شكل من الأشكال " . (S/16691) . ويمكن الاطلاع على بقية الرد في رسالتي التي أشرت اليها آنفا .

وقد استمعنا أيضا في بيان الممثل الدائم للبنان الذى أدلى به هنا اليوم الى تكرار الزعم المتعلق بقيام اسرائيل المزعوم بتقييد التحرك من الجنوب واليه .

ما هي الحقيقة ؟ لقد أدى أيضا القتال الشديد الناشب في بيروت وضواحيها ، منذ شهر شباط/فبراير ١٩٨٤ فصاعدا الى اقفال طريق بيروت - صيدا من جانب مليشيات الدروز والمسيحيين . ان هذا التطور هو الذى أعاق المرور من جنوب لبنان الى شماله. وتبذل قوات الدفاع الاسرائيلية كل جهد لضمان المرور الحر على طريق بيروت - صيدا ، بيد أن قوات المليشيات اللبنانية المختلفة قد حالت مرارا وتكرارا دون اعادة فتح هذا الطريق ، مما أدى الى معاناة ليس لها ما يبررها بالنسبة الى السكان اللبنانيين.

ودعوني أيضا أشير في هذا الصدد الى أن الأعمال الارهابية التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ والتي وجهت ضد مقر قوات الدفاع الاسرائيلية في صور قد أدت الى مقتل العشرات من الجنود والسكان المحليين ، ونتيجة لذلك فقد تم مؤقتا في ذلك الوقت اغلاق جسر نهر الأولى للمساعدة على القاء القبض على مرتكبي هذا العمل. وقد أعيد فتح هذا الجسر بعد ذلك بقليل .

ونظرا لاغلاق طريق بيروت صيدا من جانب قوات المليشيات اللبنانية المختلفة نتيجة للقتال الدائر بينها ، فقد قامت قوات الدفاع الاسرائيلية بفتح طريق بديل هو طريق البقاع - راشيا . وقد اقتضى الأمر اغلاق هذا المعبر في أواسط شهر آب/أغسطس لفترة ثلاثة أيام من أجل أقامة نقطة تفتيش جديدة تكفل قدرا أكبر من الأمن ضد نقل الأسلحة والمخدرات الى الجنوب . وثمة معبر آخر موجود في " جيب جانين " يقع في منطقة البقاع يستخدم أيضا للأغراض التجارية .

وعلى وجه العموم ، فان وسائل الاتصال الارضية بين الشمال والجنوب لا يمكن الا أن تتأثر من جراء الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر والقتال المستمر في لبنان . وتعتزم اسرائيل الحفاظ على الأمن في جنوب نهر الأولى وأيضا ضمان حركة المرور العادية . وتحاول قوات الدفاع الاسرائيلية جاهدة تقليل المصاعب قدر الامكان ، وسوف تواصل القيام بذلك في المستقبل .

وثمة اكذوبة أخرى وردت مرة ثانية هنا اليوم تتعلق بتحويل اسرائيل المزعوم للمياه اللبنانية . ان هذا افتراء يكرره مختلف الرسميين اللبنانيين على مرّ السنين وروجت له مرة ثانية الحكومة اللبنانية في الأسابيع الأخيرة . وكررها هنا اليوم ممثل لبنان . وفي هذه المرة ، هناك زعم بأن اسرائيل هي الآن بصدد تحويل مياه نهر الوزاني . ان هذا الادعاء شأنه شأن الادعاءات الكثيرة السابقة المتعلقة بالمياه اللبنانية ثبت أنه ادعاء خاطئ تماما . وهذه المرة أيضا على يد فريق من مراقبي الأمم المتحدة حضر الى المنطقة بناء على دعوة موجهة من قوات الدفاع الاسرائيلية . وقد رأى المراقبون بأنفسهم أن الادعاء اللبناني لا أساس له من الصحة على الاطلاق وانه لم يجر القيام بأعمال بالقرب من منابع نهر الوزاني لتحويله أو لأى غرض آخر . ولا بد لنا أن نلاحظ أن هذا الادعاء الزائف صدر عن رئيس الوزراء رشيد كرامي نفسه ، مما يثبت للأسف حقيقة ادعاءاته الأخرى بشأن الجنوب .

واسمحوا لي أن أضيف للسجل مرة أخرى أنه فيما يتعلق بالافتراء اللبناني بشأن نهر الليطاني ، أن مثله مثل الافتراء المتعلق بنهر الوزاني ليس له أساس من الصحة .

ما من دولة ، بما في ذلك لبنان ، يمكنها أن تتنصل من واجبها المتمثل في منع استخدام أراضيها في هجمات ارهابية تشن ضد الدول الأخرى . وهذا الواجب يقوم على أساس القانون الدولي العام . وبالتأكيد انه لا يجوز لأية دولة أن تحقق لنفسها منافع مستمدة من بعض مبادئ وقواعد القانون الدولي ، ما لم تكن على استعداد للالتزام بالمسؤوليات المترتبة على ذلك .

واذا كان لبنان اما غير قادر أو غير مستعد - والتمييز هنا غير هام لأغراض المسؤولية الدولية - لمنع استخدام أراضيه كقاعدة للأعمال الارهابية ضد دولة أخرى ، فلابد له أن يتوقع من هذه الدولة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية نفسها ومواطنيها .

في هذا الصدد من المناسب أن أشير الى المادة ٤ من الاتفاق الاسرائيلي اللبناني المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ . فالفقرة ١ من تلك المادة تنص على ما يلي :

" لن يستخدم اقليم أى طرف قاعدة لأنشطة عدائية أو ارهابية ضد الطرف الآخر واقليمه وشعبه " .

وتمضي الفقرة ٢ قائلة :

" يمنع كل طرف وجود أو تنظيم أية قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هياكل اساسية تستهدف القيام بأى هجمات أو أعمال ارهابية داخل اقليم الطرف الآخر أو تهدد أمنه وسلامة شعبه، ولهذا الغرض تكون كل الاتفاقات والترتيبات التي تمكن من وجود عناصر عدائية لأى من الطرفين على اقليم الطرف الآخر وقيام هذه العناصر بأعمالها الارهابية لاغية وباطلة " .

ومن الواضح أن الحكومة اللبنانية التي وقّعت على الاتفاق المؤرخ في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ تعترف أيضا بتلك الواجبات الاساسية التي تلتزم بها الدولة بمقتضى القانون الدولي . ومع ذلك وكما ذكر من قبل ، فان الاتفاق المعني ، بالرغم من أن البرلمان اللبناني قد وافق عليه فيما بعد بأغلبية ساحقة ، لم يسمح له بأن ينفذ بسبب الابتزاز السياسي وسوء الاستغلال من جانب سوريا للبنان وحكومته وبرلمانه وشعبه .

اسمحوا لي في النهاية أن أقول بايجاز انه على النقيض من سوريا ، التي تعتبر الدولة الوحيدة التي تحتل لبنان والتي لا تعتزم سحب قواتها منها فان اسرائيل تنوى أن تفعل ذلك . ولكن اسرائيل لن تبقى متفرجة وتسمح لأى شخص بأن يشجع الارهابيين ويوجههم على شن الهجمات على اسرائيل وعلى جنودها الموجودين في لبنان ، ولأن هدف اسرائيل هو السلم مع جميع جيرانها ، بما في ذلك لبنان ، فانها على استعداد للتفاوض مع حكومة لبنان بغية التوصل في هذه المرحلة الى تدابير أمنية متبادلة ومناسبة في الجنوب. وفي الوقت نفسه والى حين التوصل الى مثل هذه الترتيبات الأمنية المتبادلة ، ستواصل اسرائيل حماية مصالحها قدر امكانها .

السيد خليل (مصر): السيد الرئيس، يشرفني في مستهل كلمتي أن أهنئكم شخصيا بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/اغسطس. انني سعيد لأن أراكم تشغلون هذا المقعد للنظر في شكوى على جانب كبير من الخطورة والأهمية.

أود أيضا أن أعبّر عن تقديرنا العظيم للطريقة التي مارست بها السيدة السفيرة كيركباتريك الممثلة الدائمة للولايات المتحدة مهام رئاسة المجلس خلال الشهر المنصرم.

سأقصر كلماتي بطبيعة الحال على موضوع جدول الأعمال الذي أقره المجلس في مستهل هذه الجلسة، وهو الرسالة التي تقدم بها سفير لبنان، الواردة في الوثيقة S/16713 والتي يطلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في جميع الممارسات والتدابير التي قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان والبقاع الغربي وقضاء راشيا.

في الوقت الذي يحاول فيه لبنان جمع شمله وصفوفه بعد التمزق والدمار في حرب أهلية، وذلك من خلال صيغة التوافق الوطني ومن خلال برامج وخطط أمنية تدريجية، نجد الحكومة الشرعية اللبنانية تواجه الاجراءات التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي وذلك بهدف الابقاء على لبنان مسرحا للشقاق والقتال والفرقة.

ان السياسات التي بدأتها اسرائيل في لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨ قد عجزت عن تحقيق اهدافها المدعاة، فلا سياسة الردع أو الاجهاض، ولا حرب السلام المزعوم من أجل الجليل، قد جلبتا السلام والأمن للجليل أو لاسرائيل في شمالها ومن حولها بقدر ما جلبتا التمزق والتصدع. ان استمرار الاحتلال يعني بالتبعية استمرار اتساع دائرة العنف، واستمرار القهر بشتى صوره يعني بالضرورة تزايد المقاومة.

ولقد تعددت مظاهر الممارسات الاسرائيلية وشملت أوجه الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والانسانية للمواطنين في لبنان في مناطق الجنوب والبقاع بحيث لم تنج من عمليات القمع والمطاردة قرية أو مدرسة أو طريق.

لقد أغلقت اسرائيل موانئ صور وصيدا أمام التجارة وانتقال المسافرين والبضائع

وأشير في هذا الصدد الى الوثيقة A/39/330 المؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ . كذلك حاصرت القرى والنجوع ، وأتلفت المحاصيل وأقامت الاسلاك الشائكة حول الحقول وأغارت على المستشفيات والمدارس وغرف النوم . كما ألقت القبض على المئات حتى من الاطفال وأخذتهم رهينة لاستسلام الكبار ونقلتهم الى معسكرات الاعتقال في الانصار وداخل اسرائيل ، وأهانت رجال الدين واعتقلتهم .

ولا حاجة بي بعد البيان المسهب والمدعم بالأدلة والمراجع الذى ألقاه السيد السفير ممثل لبنان ، أن أعيد على مسامعكم في هذه الساعة المتأخرة سرد الاعمال التي يتعرض لها اهالي الجنوب اللبناني حتى الآن .

ممارسات لا تنتهي ولا تقف عند حد ولا تعترف بقانون وذلك انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وللاعلان العالمي لحقوق الانسان وتحديا لقيم الحضارة ولمبادئ القانون الدولي .

ولقد لفت نظرى ، كما لفت نظر غيرى فيما أعتقد ، ما أشار اليه السيد ممثل لبنان من أن هناك أكثر من حالة منعت فيها سلطات الاحتلال ممثلي الصليب الاحمر الدولي من التحقق من حالات معينة بذاتها .

اننا لا نملك أمام هذا السجل الا أن نطالب بالتحقيق العاجل في هذه الممارسات بما يطرح أمام المجلس والرأى العام العالمي المدى الذى وصلت اليه سياسات الاحتلال الاسرائيلي في انتهاك حقوق الانسان في لبنان وفي خرق كل الالتزامات المترتبة عليها بوصفها سلطة الاحتلال في جنوب لبنان والبقاع .

ان رد الفعل الانساني والمنطقي طى سياسات الاحتلال وممارسات القوة هو أن تتصدى لها حركة مقاومة وطنية لها الحق المشروع أخلاقيا وسياسيا في أن تناضل نضالا عادلا من أجل اجلاء قوات الاحتلال الاسرائيلي عن أراضيها الوطنية .

ولقد وصف بعض كتّاب اسرائيل أنفسهم في مؤلف صدر مؤخرا - وصفوا الحرب التي خاضتها اسرائيل في لبنان في حزيران/يونيه ١٩٨٢ بأنها " حرب الخديعة " وهذا هو في الواقع عنوان الكتاب نفسه (War of deception) . واذا كانت اسرائيل تظن انها قد حاصرت جنوب لبنان أو حاصرت الفلسطينيين في لبنان ، فهي في الواقع قد حاصرت نفسها .. ان البحث عن حلّ عسكرى أو أمني لمشاكل اسرائيل في جنوب لبنان طريق مسدود . وها نحن نرى قادة اسرائيل ومواطنيها ممزقين بين ضرورات الانسحاب ودواعي الأمن المزعوم . لقد حان الوقت لأن تدرك اسرائيل أن حلّا عسكريا أو أمنيا لمشاكلها ليس هو الصيغة المثلى للتعايش مع لبنان أو الفلسطينيين . ان المخرج من مأساة لبنان هو دون شك الاختيار السياسي السلمي باتخاذ قرار بالانسحاب الاسرائيلي غير المشروط الى ما وراء حدود لبنان الدولية .

هذا ما يقوله كتّاب اسرائيل أنفسهم . وليس هذا قولا اخترعناه .

ان قوى السلام المناهضة للحرب داخل اسرائيل نفسها ومنها (حركة السلام الآن) " Peace Now Movement " و (الاباء ضد الصمت) " Parents Against Silence " و (هناك حدّ) " There is a Limit " ترفض كلها الاحتلال والاستيطان والارهاب .

ان استمرار هذه الممارسات الاسرائيلية في جنوب لبنان واستمرار احتلال لبنان ذاته يفرغ الحديث عن مستقبل السلام والاستقرار في لبنان من كل معانيه . فذلك يصدق مثلما يصدق طى استمرار بناء المستوطنات وانتشار المستوطنين في الأراضي العربية الأخرى المحتلة ، الذى يقلب كل المعادلات بين الحقوق المشروعة والدعاوى غير المشروعة .

أكثر من خمس سنوات قد مضت طى الغزو الاسرائيلي الأول لجنوب لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨ . ولقد دخل الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران/يونيه ١٩٨٢ عامه الثالث . ان تتابع حلقات العدوان واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان يعنيان أن ذلك ليس ظاهرة منفصلة عن الاطار العام لخطط الضم في الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وغزة والجولان .

اننا نتوقّع من مجلس الأمن في هذه المرحلة الخطيرة أن يتخذ الاجراءات الكفيلة بالاستجابة للمطالب اللبنانية التي عددها السفير اللبناني تفصيلا في نهاية كلمته وفي مقدمتها البدء بالزام اسرائيل باحترام وتطبيق نصوص اتفاقية جنيف الرابعة ووقف ممارساتها في الأراضي اللبنانية التي تحتلها ، وكذلك ادانة استمرار الاحتلال الاسرائيلي للبنان ، الذى يهدف الى عزل الجنوب اللبناني وتمزيق وحدة أراضيه واستقلاله السياسي وضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط حتى حدوده الدولية المعترف بها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، سبق لي أن حظيت بشرف تهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر عندما كان موضوع الاجراءات العنصرية الجديدة لنظام بريتوريا مطروحا أمام المجلس . ولقد نجح المجلس وقتئذ بفضل حكمتكم وجهودكم بتبني قرار شجب المحاولات الجارية لتمزيق وحدة شعب جنوب افريقيا وترسيخ البنى الرامية الى تعميق فرض الرق الجماعي والتشتيت على كل من لا يولد أبيض أو لم تختلط دماء أصوله بدم المستوطنين البيض . واليوم ، سيدى الرئيس ، بناء على طلب حكومة لبنان يبحث مجلسكم الموقّر من جديد ممارسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني التوسّعي في جنوب لبنان . وأملنا كبير بأن يتمكن المجلس بقيادتكم الحكيمة بالارتقاء الى مستوى مسؤولياته تجاه لبنان وشعب لبنان ، تلك المسؤوليات النابعة من الميثاق ومن قرارات المجلس لا سيما القرار ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ والذى يطالب اسرائيل بالانسحاب الفورى واللامشروط من جميع الأراضي اللبنانية الى الحدود الدولية .

ان ما يجرى في الأراضي اللبنانية المحتلة ليؤكد من جديد بأن سلطات الاحتلال الاسرائيلية لم تشن هجومها الجنوني على لبنان لضمان ما أسمته زيفا وتضليلا " بالسلام في

الجليل " بل انها استهدفت منه تنفيذ مخطط وضعت أسسه في أوائل هذا القرن الصهيونية العالمية بالتعاون مع الاستعمار ، وذلك سنوات عديدة قبل قيام اسرائيل . ففي شهر كانون الأول/ديسمبر لعام ١٩١٩ وجّه حاييم وايزمن رسالة الى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا تضمنت "مطالب" الصهيونية العالمية في فلسطين ولبنان وشرقي الاردن وسوريا . ولقد جاء في الفقرة الثامنة من جدول المطالب المدرجة في الرسالة المشار اليها أعلاه واقتبس بالانكليزية :

(تكلم بالانكليزية)

" ولهذه الأسباب ، نرى أن من الضروري أن تتضمن الحدود الشمالية لفلسطين وادي نهر الليطاني الى مسافة حوالي ٢٥ ميلا فوق المنحنى والمنحدرات الغربية والجنوبية لجبل الشيخ من أجل كفالة التحكم في منابع الأردن والسماح باعادة تحريج هذه المنطقة " .

(واصل كلمته بالعربية)

ورد هذا في " جويش أوبزيرفر آند ميدل ايست ريفيو " ، المجلد الثاني ، عدد تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ .

وقد رافقت هذه المزاعم خرائط تتضمن جدول التوسع المخطط له ليس في كل أرجاء فلسطين فحسب بل ما يتعدى حدود فلسطين ، ولقد وثقت هذه الخرائط في كتاب : " خلفية المأساة : الكفاح من أجل فلسطين " ،(بوسطن ، بيكون بريس ، ١٩٥٧) لمؤلفيه بولك وستاملر وعصفور .

ويتضح من هذه الخرائط أن جنوب لبنان والجولان وشرقي الاردن بمحازاة الخط الحديدي الحجازي حتى البحر الميت كلها تدخل في مخطط انشاء الدولة الصهيونية الاستيطانية التوسعية . وما ان ترجمت النظريات الصهيونية الى تجسيد على الأرض بقيام اسرائيل بالعنف الاستعماري عام ١٩٤٨ حتى بدأت تل أبيب تخطط للتوسع شمالا وجنوبا وشرقا . فبالنسبة للتوسع شمالا فان التخطيط التنفيذي يقوم على ثلاثة متطلبات : الأول ، التوسع حتى الليطاني بل الى ما بعد الليطاني أو ما فوقه ، والثاني ، التآمر على وحدة لبنان واستقلاله لتحقيق هذا التوسع ، والثالث ، الاستفادة من الظروف لخلق دويلات طائفية تحيط باسرائيل وتدور في فلكها مما يضفي شرعية موهومة على الكيان الطائفي العنصري الاسرائيلي كدولة يهودية خالصة .

ان المرحلة الثانية في المسلسل الارهابي التاريخي للحركة الصهيونية حيكت عام ١٩٥٤ ضد وحدة وسلامة واستقلال لبنان ونفذت فعليا في عام ١٩٨٢ حيث ان " الظروف المواتية " التي تكلم عنها شاريت وزير خارجية اسرائيل ثم رئيس وزرائها توفرت - برأى حكام اسرائيل — في نهاية السبعينيات بفضل مؤامرة كامب دافيد الاستسلامية التي اخلت بالتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ككل . ففي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٥٤ كتب بن غوريون — وكان قد اعتزل الحكم — أو عزل منه — رسالة مسهبة الى شاريت تتضمن موقفه وموقفي زميليه الارهابيين لافون ودايان ، وفيما يلي نصها — أو مقاطع منها — وهي مقتبسة من كتاب " ارهاب اسرائيل المقدس " بقلم ليفيا روكاش ومقتبسة أيضا من الفرنسية من عدد كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ لصحيفة " لوموند دبلوماتيك " وبقلم ابن شاريت ، ياكوف شاريت ، تقول رسالة بن غوريون الى شاريت ، لتمزيق وحدة لبنان ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

" ان ايجاد دولة مسيحية عمل طبيعي له جذوره التاريخية وسيحظى بالتأييد في مجالات واسعة في العالم المسيحي ، الكاثوليكي والبروتستانتي على حد سواء . وفي الأوقات العادية يكون هذا مستحيلا تقريبا في المقام الأول ، بسبب انعدام المبادرة والشجاعة من جانب المسيحيين . ولكن في وقت الاضطراب والفوضى أو الثورة أو الحرب الأهلية ، تتخذ الأمور مظهرا آخر ، وحتى الضعيف يعلن أنه بطل . ولعل الوقت قد حان (ليس هناك يقين على الاطلاق في السياسة) لايجاد دولة مسيحية الى جوارنا . ودون المبادرة من جانبنا ومعونتنا القوية لن يتم ذلك . ويبدو لي أن ذلك واجب أساسي أو على الأقل واحد من الواجبات الأساسية لسياستنا الخارجية . وهذا يعني أن الوقت والطاقة والوسائل لا بد من استغلالها جميعا في هذا ولا بد أن نقوم بكل الأعمال التي تؤدى الى حدوث تغيير جذرى في لبنان".

(واصل كلمته بالعربية)

ان المخطط المعروض في هذه الرسالة يحقق " المطالب " الثلاثة المشار اليها أعلاه ، أى تفكيك وحدة لبنان واقامة نظام طائفي نتيجة خلق دويلات هزيلة عميلة . وجاء جواب شاريت ما يفيد بأن الظروف غير مواتية حاليا — أى في عام ١٩٥٤ . وفيما يلي بعض من رده على بن غوريون :

(تكلم بالانكليزية)

" ثمة افتراض دائم لي هو أنه اذا حدث أحيانا أن كان هناك سبب للتدخل من الخارج في الشؤون الداخلية لبلد ما من أجل دعم حركة سياسية داخل هذا البلد تستهدف تحقيق هدف ما ، فان هذا السبب لا يكون الا عندما تبدى هذه الحركة نشاطا مستقلا وتكون هناك فرصة لتعزيز وتحقيق النجاح عن طريق التشجيع والمساعدة من الخارج . ولا طائل من وراء محاولة خلق حركة من الخارج لا وجود لها في الداخل ، ومن المستحيل أن نبعث الحياة في جسد ميت . وبقدر ما أعلم ، فانه لا توجد في لبنان أية حركة تستهدف تحويل البلد الى دولة مسيحية تسيطر عليها الطائفة المارونية .

" وليس هذا مدهشا . ان تحويل لبنان الى دولة مسيحية نتيجة مبادرة خارجية أمر غير ممكن اليوم . . . ولا أستبعد امكانية تحقيق هذا الهدف في أعقاب موجة من الصدمات تكتسح الشرق الأوسط . وستدمر المجموعات الحالية وتشكّل مجموعات أخرى . لكن في لبنان الحالي ، بأبعاده الديموغرافية الحقيقية وعلاقاته الدولية ليست هناك مبادرة من هذا النوع يمكن تصورها " .

(واصل كلمته بالعربية)

ان أعضاء مجلس الأمن الذين سيقرأون هذه الرسائل المعروفة على كل حال ، يستنتجون بأنفسهم مغزى هذا المخطط .

وقد علّق يعقوب شاريت بن موشيه في " لوموند ديبلوماتيك " في عددها لشـــهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ كالتالي :

(تكلم بالفرنسية)

" ان الوقت لتحقيق هذه المطامح كان في حزيران /يونيه ١٩٨٢ (وليـــس في عام ١٩٧٨ ، في وقت حملة الليطاني التي كانت محدودة منذ بدايتهـا من وجهة النظر الاقليمية ومن حيث أهدافها) . وكانت تسيطر على دولـة اسرائيل وقتئذ جماعة مكونة من ثلاثة أشخاص بلا منازع - هم بيغين وشـارون وايتان - وكانوا مقتنعين بالضرورة السياسية " للقبضة الحديدية " وبانه لا يمكن أن يقف أمامهم أى حائل . ألم يقل السيد بيغين في بداية الحرب ان هذه الحرب سوف تعطي ٤٠ سنة من السلم لذلك البلد ؟ ولئن كان بن غوريـون قد ارتطم في سنة ١٩٥٦ برفض خططه من جانب السادة غيه موليه وكريستيان بينو وبورغي مونورى فان الزعماء الاسرائيليين قد استطاعوا في سنـة ١٩٨٢ أن يحظوا بدعم من الولايات المتحدة في شخص وزير الخارجية الكسندر هيغ" .

(واصل الكلمة بالعربية)

ان الممارسات الاسرائيلية الوحشية ضد سكان الجنوب اللبناني المحتـــل ليست فقط وليدة العلاقات العدائية بين قوات الاحتلال والسكان بل هي تتجاوز ذلك اذ انها ناجمة عن سياسة اسرائيلية ثابتة مورست وتمارس في الضفة الغربية وغـــزة والجولان . ومحور هذه السياسة خلق ظروف قاسية لدرجة تحمل السكان على الهجرة وتمنع المهاجرين أو النازحين من العودة وتسعى في لبنان بالذات الى خلق العداء بين سكان القرية الواحدة كل حسب دينه أو مذهبه . وكل ذلك تمهيدا لاغتصـــاب الجنوب من جهة والهيمنة على لبنان ككل من جهة أخرى . وهكذا تكون اسرائيل قد قطفت ثمار عدوانها على لبنان بضم الجنوب في الوقت الذى تكافئ فيه الولايـــات المتحدة الامريكية اسرائيل من خلال العمل المتكامل مع الصهيونية لتمزيق وحـــدة لبنان والدوس على سيادته وسلبه هويته الوطنية وانتماءه القومي . ولم تكن اتفاقيـــة

١٧ أيار/مايو لعام ١٩٨٣ الا تجسيدا للفكر الصهيوني والأطماع الصهيونية والامبريالية العالمية . ولقد سقطت هذه الاتفاقية بفضل وعي لبنان حكومة وشعبا ومقاومته البطولية للاحتلال الأجنبي مما أدى الى انسحاب مشاة البحرية الامريكية فاجهض بذلك المخطط التآمرى على لبنان ككل . ولكن اسرائيل صعدت أعمالها الهمجية مؤكدة رفضها للقرار ٥٠٩ (١٩٨٢) . وهي اليوم تتصرف في أرض لبنان المحتل كالسيد وتصعد كل صباح وكل مساء أعمالها الوحشية التي وصفها باسهاب السيد السفير رشيد الفاخورى ممثل لبنان الدائم في كلمته أمام المجلس بعد ظهر اليوم ، وهي كلمة وقائعية موثقة وبليغة .

ونستخلص من الشكوى اللبنانية أن اسرائيل ، انطلاقا من فطرتها التوسعية تخلق الأوضاع المناسبة منذ بداية الاحتلال لابتلاع الجنوب . فان قطع الجنوب المحتل عن باقي لبنان وربط اقتصاده بالاقتصاد الاسرائيلي وجعله سوقا للمنتجات الاسرائيلية وتسخير المرافق العامة والخاصة فيه لخدمة اسرائيل وقتل الزراعة التي يعتاش منهـــا الجنوب وباقي لبنان ما هي الا أعمال تمهيدية لتهويد قطعة من الجسد اللبنانـــي والقضاء عليها بشريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وما تسخير حفنة من المرتزقة الخونة أمثال " لحد " الا للتضليل بأن هنـــاك موالين لاسرائيل من سكان الجنوب . ولكن الشعب اللبناني - ونحن من الشعب اللبناني ، نحن عرب كالشعب اللبناني - بوعيه وتعلقه بقيمه وأرضه ووطنه أجهض هذا الاسلـــوب الفاشي وذلك بفضل مقاومته البطولية للاحتلال بكل الوسائل المتاحة له .

اننا اذ نركز على أطماع اسرائيل في جنوب لبنان فذلك لاننا ننطلق من خبرتنا بالفكر التوسعي والممارسة الصهيونية الاجرامية . فاسرائيل تركض وراء الماء العربـــي بشراهة فتمتصه كما يمتص العلق الدم البشرى . ان مركزية المياه العربية في السياســة الاسرائيلية التوسعية الاستيطانية هي المحرك الأساسي للاستيلاء على الأرض . ومهما أبرزنا أمامكم ، من واقع تجربتنا ، مخططات اسرائيل في سرقة المياه العربية فاننـــا نبقى مقصرين ولكننا نحذر كما حذرنا في السابق من مغبة تعطيش العرب ونتائج حرمان العرب من مصادر عيشهم بتلبية حاجات المستوطنين الغرباء المستوردين من الخارج .

لقد استولت اسرائيل على أكثر منابع نهر الاردن وروافده في لبنان والجولان السورى المحتل كما حصرت استعمال المياه في الضفة الغربية المحتلة لأغراض المستوطنين الصهاينة مما أدى الى قتل الزراعة العربية في هذه المناطق أى حرمان أكثرية العرب من سبل العيش فنحن فلاحون جذورنا عميقة في الأرض ، ولا يمكن اقتلاعها مهما فعل المعتدى .

واليوم تحول مياه الليطاني من لبنان الى اسرائيل لنفس الأغراض المشؤومة . ان اطماع الصهيونية في المياه الواقعة شمالي فلسطين قد تبناها بلفور وزير خارجية بريطانيا أثناء مؤتمر باريس للسلام اثر الحرب العالمية الأولى . وفي باريس أيضا التقى بلفور مع القاضي الامريكي - القاضي الذى يحكم بالعدل - براندايس عضو المحكمة العليا وهو في نفس الوقت رئيس ما يسمى بـ" اللجنة المؤقتة للشؤون الصهيونية العامة في الولايات المتحدة الامريكية " . وساهم في الاجتماع معهما فرانكفورتر استاذ القانون الدولي - الاستاذ العظيم في القانون الدولي - في جامعة هارفارد وكان وقتئذ مستشار للرئيس الامريكي ولسون في مؤتمر السلام واتفق الثلاثة على ضرورة استيلاء " الوطن القومي اليهودى الموعود " على المياه شمالي فلسطين وراء حدود الانتداب الاستعمارى الثنائي وأقصد هنا الانتداب البريطاني والفرنسي . ويكفي الرجوع - ولن أقتبس - الى مجلس وثائق السياسة الخارجية البريطانية ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، المسلسل الأول ، المجلد الرابع الصادر عن دار النشر وود وارد بتلر ، الصفحات من ١٢٧٦ الى ١٢٧٨ ، وذلك ليتعرف من يريد أن يتعرف على أبعاد المؤامرة على الحياة العربية في اطار تمزيق وحدة المنطقة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا .

ان تنفيذ سرقة المياه اللبنانية بالتحديد قد بدأ مع اجتياح اسرائيل لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ ، ويستكمل الآن على نطاق واسع مع احتلال حزيران/يونيه ١٩٨٢ . فقد جاء في مقال بقلم جون . ك . كولي نشر في مجلة " السياسة الخارجية " ، عدد ربيع عام ١٩٨٤ . هناك ، سيدى الرئيس ، مصادر عربية عديدة لن استشهد بها ، بل سأستشهد بأمريكي ، صحفي امريكي ، يقول انه مختص بشؤون الشرق الاوسط . والمعلوم، سيدى الرئيس ، ان كولي هو خبير في مواضيع الشرق الأوسط ، وقد وصف مركزية المياه في السياسة الاسرائيلية التوسعية :

(تكلم بالانكليزية)

" ومنذ العصر الفينيقي اعتمدت مدن وبساتين لبنان الساحلية على مياه الأنهار القصيرة السريعة الجريان التي تمرّ عبر جبال لبنان . وأكبرها هو نهر الاولى حيث قامت اسرائيل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ باعادة وزع قوات الغزو من جبال الشوف جنوب بيروت وأقامت خطا دفاعيا جديدا ، وأدت هذه العملية الى حرب الجبال الشرسة التي زجت بالقوات العسكرية الامريكية في أول قتال لها منذ فييت نام . ويتضمن لبنان أيضا منابع الارونتيس الذى ينساب في وادى البقاع الاعلى وهو ذو أهمية حيوية بالنسبة للزراعة والصناعة في سوريا " .

(واصل الكلمة بالعربية)

ويستطرد كولي عن أهمية مياه الليطاني في استمرار الحياة في لبنان قائلا :

(تكلم بالانكليزية)

" ولكن اذا أريد للبنان ، أو حتى لأراضي لبنان الوسطى ، بما فيها بيروت ، أن تبقى كدولة ، واذا أريد لمواطنيه أن يستمروا في زراعة المحاصيل واستخدام الكهرباء ، لابد لهم من مواصلة تطوير واستغلال الموارد الكامنة في نهر الليطاني " .

(واصل الكلمة بالعربية)

اما عن تحكم سلطات الاحتلال الاسرائيلية بمياه الشرب ومياه توليد الكهرباء

لبيروت ومدن وقرى الساحل اللبناني، فيقول كولي، متكلما عن سد القرعون في البقاع، والذي يخزّن حوالي ٢ر١٠ بليون قدم من الماء في جميع فصول السنة، وعن نفق مرقبة جنوب السد، والذي يوصل مياه توليد الكهرباء مسافة اربعة كيلومترات تحت الارض الى المولد الكهربائي، يقول كولي:

(تكلم بالانكليزية)

"وخلف محطة توليد الكهرباء، يوجد سد صغير يحوّل المياه المستخدمة الى الغرب - نحو الساحل - حيث تروى البساتين الساحلية. وان مياه نهر الليطاني التي لا تستخدم في الرى تنصب الى أسفل في محطة توليد الكهرباء الواقعة على مسافة ١٣٠٠ قدم في قاع نهر الاولى. وان وجود المواقع الاسرائيلية المحصّنة بالقرب من سد صغير لتحويل المياه في منطقة نهر الاولى ومحطة اخرى بالقرب من منطقة جون يوفران لاسرائيل سيطرة كاملة على امدادات المياه الرئيسية في بيروت والمدن الساحلية".

(واصل الكلمة بالعربية)

ويذكر كولي كيف أن الاسرائيليين نهبوا فور احتلالهم لجنوب لبنان خرائط الليطاني والسد والتجهيزات الفنية، كما يشير الى تجاوزات وانتهاكات اسرائيلية اخرى عن سرقة مياه الحاصباني في الاراضي اللبنانية وهي أعمال تشبه الى حد بعيد ما فعله وما يفعله الاسرائيليون في مياه الجولان المحتل، وأقتبس:

(تكلم بالانكليزية)

"كان الاسرائيليون يعززون علنا تدفق نهر الحاصباني عبر الحدود الى اسرائيل بمد أنابيب سطحية لجمع مياه الامطار المتساقطة من الجبال والينابيع القريبة.

"وعلاوة على ذلك، يزعم مراقب عسكري امريكي يرقب الاحداث أنه شاهد الاسرائيليين يدفنون الانابيب في الجبال بالقرب من مرجعيون في اعقاب الغزو

الاسرائيلي عام ١٩٧٨ ، مما يوضح أن الاسرائيليين يقومون سرا بنقل المياه الجوفية من سهل مرج في جنوب لبنان الى اسرائيل. ومثل هذا التحويل يستغل المياه الجوفية التي يغذيها الليطاني والحاصباني والمياه الجوفية الآتية من منطقة جبل الشيخ . ويبدو أن الموقع الذى وضعت فيه الانابيب سرا يقرب من مطار شيده البريطانيون في الحرب العالمية الثانية وأعادت قوات الدفاع الاسرائيلية تعبيده في خريف ١٩٨٣ " .

(واصل الكلمة بالعربية)

حان الوقت ، سيدى الرئيس ، لأن نستشهد بالمهندسين اللبنانيين عن نتائج هذه المخططات الاسرائيلية بشأن مستقبل لبنان وأقتبس :

(تكلم بالانكليزية)

" يقدر مهندسو المياه في لبنان بأن جهود تحويل المياه التي تقوم بها اسرائيل يمكن أن تستنزف من نهر الليطاني على الأقل ٣٫٥ بليون قدم مكعب سنويا . وهذا سوف يحول دون الرى الفعال لجنوب لبنان ويؤدى في نهاية المطاف الى تحويل معظم المنطقة الى صحراء " .

(واصل الكلمة بالعربية)

ويؤكد كولي في مقاله :

(تكلم بالانكليزية)

" ان الضرورة الهيدرولية ، من وجهة النظر الاسرائيلية، تتمثل في الاستيلاء اما على نهر الليطاني أو على جزء أكبر بكثير من نهر اليرموك " .

(واصل الكلمة بالعربية)

أعرف أن ممثل اسرائيل يتضايق من الاستشهاد بالمصادر الغربية الصديقة له . أريد أن ألفت نظر المجلس الى أن اليرموك نهر عربي يروى أراضي سورية وأردنية. وهذا ما يؤكد قولنا بأن الأطماع الاسرائيلية في المياه والاراضي العربية لا حد لها .

ان أعمال وممارسات اسرائيل في جنوب لبنان ضد السكان والارض تتمثل في

تغييرها للمعالم الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية وقتلها واغتيالها للمدنيين بالعشرات. هناك مذابح ارتكبت في النبطية في عاشوراء لم يذكرها الممثل الاسرائيلي في ما أسماه ببيان ألقاه أمام هذا المجلس . ان أعمال وممارسات اسرائيل في جنوب لبنان ضد السكان والأرض وتغييرها للمعالم الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية وقتلها واغتيالها للمدنيين بالعشرات واضطهادها لرجال الدين ودوسها على الحرمات وتحديها للشعائر الدينية والتقاليد وتدميرها للبساتين واقتلاع أشجار المزارع ، وهنا اسرائيل فنانة في هذا المجال ، ويقولون انهم قلبوا فلسطين من صحراء الى بستان . كانت فلسطين بستانا وأصبحت صحراء بفضل التصنيع المجنون للشركات الاسرائيلية التي دمرت الزراعة في فلسطين وعملت على اقتلاع اشجار المزارع واغلاق المدارس ومنع الامتحانات وفرض منع التجول واستيلائها على الموانئ وفرض الكوس المرتفعة وترويج عملتها المنهارة ، الشيكل المشهور ، كلها أعمال تخالف أبسط مبادئ القانون الدولي وتشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولأحكام البروتوكول الأول الاضافي لاتفاقية جنيف الذى لم توقعه اسرائيل ، سيدى الرئيس ، لم توقعه .

ان اسرائيل تخلق في جنوب لبنان كما ورد في الاعلام الغربي " ضفة غربية " جديدة وجولان جديدا وغزة جديدة . واسرائيل بقطعها المواصلات من والى الأراضي التي تحتلها في لبنان تنتهك انتهاكا صارخا مبدأ ثابتا آمرا من مبادئ القانون الدولي الانساني ألا وهو حق الانسان في العودة الى ديارة وحق الانسان في التنقل بحرية في أرض وطنه . ليس حق الانسان في أن يهاجر من الولايات المتحدة الأمريكية الى اسرائيل ويحتل الأرض العربية . حق الانسان اللبناني في أن يتنقل بحرية في بلده لبنان . وان يعود الى أرضه . حق الفلسطيني في أن يعود الى أرضه . وليس حق اليهودي الأمريكي في أن يعود فيوظف أمواله في اسرائيل . حق الانسان العربي في أن يبقى في بلاده ووطنه وأرضه . هذا الحق هو للعرب ، وللسكان الأصليين ، ليس للمستوردين من جميع أنحاء أوروبا . حق السكان الأصليين في العودة الى ديارهم ، والى بيوتهم ، ليس حق المستوردين من الخارج كالبضائع . من المجتمع الاستهلاكي الأمريكي تصدرون الانسان اليهودي وكأنه سلعة بشأن انتخاباتكم ، وتحولونه من مواطن - قد يكون شريفا أو غير شريف فهذا أمر غير مهم - الى مستعمر . ان هذه جريمة في حق اليهود واليهودية . ونتساءل هنا هل هناك من فارق بين ممارسات الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ الى اليوم وبين ممارسات النازية التي عانت منها أوروبا ؟ هل اتفاقية جنيف الرابعة التي وضعت على أساس تجارب ومعاناة اليهود وغير اليهود في أوروبا ، صالحة فقط لأوروبا وللولايات المتحدة الأمريكية وغير قابلة للانطباق - كما تدعي اسرائيل - على الأراضي العربية المحتلة ؟ ما الفارق اذا بين ممارسات اسرائيل ضد السكان غير اليهود وبين ممارسات نظام بريتوريا ضد السكان غير البيض في جنوب افريقيا وناميبيا ؟

لذا يا سيدي الرئيس ، نطالب هذا المجلس بالارتقاء الى مستوى المسؤولية حيث أن - الموضوع المطروح أمامكم لا يتصل فقط بانتهاك حقوق الانسان انما يتصل بعدوان أجنبي على دولة مستقلة ذات سيادة . فعلى مجلس الأمن تقع مسؤولية انهاء الاحتلال الاسرائيلي تنفيذا لقرار صدر بالاجماع وهو القرار ٥٠٩ (١٩٨٢) .

ان ما سمي " بسلام الجليل " ليس سوى ورقة التين ، فالحقيقة هي أن اسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى بسط الهيمنة على كل أرجاء المنطقة العربية . فان ضم القدس والجولان وبناء المستعمرات بالمئات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ونقل المستوطنين اليها وتهجير سكانها العرب ، تدل على غطرسة لا متناهية لا تقوم على قوة اسرائيل الذاتية بل على قوة مستمدة من الدعم الأمريكي الذى تحول الى تحالف عسكرى استراتيجي في جميع المجالات . فكلما ازداد هذا التحالف عنفوانا وغلوائية وشراسة زاد تصميمنا نحن العرب على تحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة من أجل مواجهة الامبريالية العالمية واسرائيل .

ان المقاومة البطولية لأبناء شعب لبنان الرازحين تحت الاحتلال الصهيوني لتشهد على قدرة الشعب العربي في مكافحة الارهاب الصهيوني الذى تغذيه واشنطون بكل الوسائل .

واننا اذ نحيي هذا النضال الذى تقرأون عنه في صحيفة " واشنطون بوست " وفي صحيفة " نيويورك تايمز " ، هذا النضال الذى لا يعترف به ولا يذكره ممثل اسرائيل في بيانه المشهور أمام المجلس اليوم ، وهو بيان مخز ومضلل ، اننا اذ نحيي هذا النضال لا بد من التذكير بأن الكفاح ضد المستعمرين الغزاه يباركه المجتمع الدولي ، اذ أنه ينبع ليس فقط من القانون الدولي بل من الطبيعة الانسانية التي تفرض على الشعوب - وعلى الأفراد - أن تدافع عن نفسها وعن كرامتها وموئلها ووطنها وأرضها وانتمائها القومي . واننا اذ نقف اجلالا لبطولات الذين يدافعون عن أنفسهم ضد الاحتلال الاسرائيلي فاننا نستذكر - وأتوجه هنا الى الذين عرفوا ويلات الحرب العالمية الثانية - ماكتب وقيل وعمل من أجل تكريم الذين سقطوا برصاص النازية .

واختتم هذه الكلمة بالتعبير عن شديد القلق الناتج عن تدهور حالة الأمن والسلم الدوليين في منطقة الشرق الأوسط بسبب العدوانية الاسرائيلية المستمرة وسياسة القوة

التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية . فالأمم المتحدة ، ومجلس الأمن بالذات ، مدعوان الى ايقاف هذا التدهور الذى يهدد الأمن والسلام في المنطقة وفي العالم ، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تفي بالتزاماتها بموجب الميثاق ، وبطبيعة الحال فان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لا يهمه الاستماع الى عبارة السلم والأمن الدوليين فهو يدبر ظهره لمجلسكم الموقر .

سيدى الرئيس ، انني أصر أن يستمع ممثل الولايات المتحدة وهي عضو دائم في مجلس الأمن الى ممثل دولة غير منتخبة وليست عضوا دائما في مجلس الأمن ، لأن بلده هو المسؤول عما يحدث في المنطقة ، وانني هنا أوجه الكلام اليه مباشرة . كما يجب على الولايات المتحدة أن تكون أمينة حيال مسؤوليتها باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن ، وأن تستعيد من اسرائيل حقها باعتبارها دولة عظمى في اتخاذ القرار وعدم ترك هذا الحق لاسرائيل من خلال الضغوط الصهيونية التي تتحكم في سياسة الولايات المتحدة وتملي على شعبها العداء غير المبرر لأمتنا العربية في كل مكان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل الكويت ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، لقد أتيحت لي الفرصة في مناسبة سابقة لتهنئتكم على رئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر . لكنني أضيف الآن أنكم كنتم كما توقعنا أهلا لهذا المنصب تديرونه ولا تزالون بالحكمة والحنكة المشهود لكم بهما .

قبل أكثر من عامين ارتكبت اسرائيل جريمة كبرى أخرى من سلسلة جرائمها العدوانية التي لم تنته منذ انشائها وذلك حين غزت الاراضي اللبنانية في مطلع شهر حزيران/يونيه عام ١٩٨٢ بحجة توفير الحماية لمستعمراتها الشمالية ، على الرغم من أن هذه المستعمرات لم تكن قد نعمت بحالة من الهدوء التام كما نعمت خلال عام كامل سابق لهذا العدوان .

ولكن هذه الحجة الواهية التي جرى التعلل بها لارسال الفرق العسكرية والاساطيل البحرية والجوية لقصف أرض لبنان وتلويث سمائه وبحره ، لم تلبث أن تراجعت الى الوراء لتحل محلها ذريعة واهية ثانية فثالثة فرابعة ، وكانت هذه الذرائع تتغير بازدياد التوغل الاسرائيلي في الاراضي اللبنانية .

وما ارتكبته اسرائيل في لبنان قد فاق حدود التصور البشري في اجرامه وبربريته . ويكفي القول ان مجلسكم الموقر قد اتخذ منذ هذا الغزو البربري حتى الآن قرارات متتابعة بشأن الوضع الناشئ عن الغزو الاسرائيلي بلغ عددها ١٨ قرارا تراوحت بين المطالبة بوقف الاعمال العدوانية وانسحاب اسرائيل الفوري غير المشروط من الأراضي اللبنانية المحتلة .

اننا حين نستعرض هذه الأحداث الاجرامية التي سجلت شاشات التليفزيون في سائر انحاء العالم مدى وحشيتها وبربريتها ، أو حين نستعرض كل تلك الحجج الواهية التي كانت تقدم تبريرا لهذا العدوان الوحشي الذي تعرض له الشعبان اللبناني والفلسطيني بشكل لم يسبق له مثيل ، والذي تجسد بمذبحة صبرا وشاتيلا التي يندى لها جبين البشرية ، لا بد لنا من أن نتساءل بحق : اذا كانت اسرائيل قد غزت أرض لبنان لكي تضمن لنفسها حزام أمن شماليا أو لتشتت من جديد من عاش في أرض لبنان من شعب فلسطين بعد تشتيته

الأصلي على يد الصهيونيين أو لتضمن الشرعية اللبنانية على حد زعمها آنذاك ، فلماذا اذن لا نزال نرى اسرائيل في لبنان حتى يومنا هذا ، أي بعد مرور أكثر من عامين على هذا الغزو الاسرائيلي ، أتضح خلالهما مدى الخداع الذي تلجأ اليه اسرائيل في سبيل تحقيق أهدافها التوسعية البعيدة المدى ؟ !

ان ما يجرى فوق الأرض اللبنانية المحتلة في الجنوب انما ينهض دليلا على أن اسرائيل لا تنوى الخروج من لبنان وانما تنوى ترسيخ اقدامها ولإحكام قبضتها على الجنوب اللبناني بصورة تؤدى الى تحويل هذه الأرض العزيزة على اللبنانيين والعرب جميعا الى ضفة شمالية تضاف الى الضفة الغربية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وبعدها . مضيفة بذلك أمرا واقعا جديدا الى ماضيها الحافل في هذا المجال .

ان الممارسات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني ، كما يؤكد المسؤولون اللبنانيون ، لا تختلف في طابعها وابعادها ومراميها عن ممارساتها في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان السورية وهي الممارسات التي تشكل انتهاكا صارخا للقوانين الدولية وعلى رأسها اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ .

ان الممارسات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني ، لا تنسجم من قريب أو بعيد مع الأهداف التي أعلنتها السلطات الاسرائيلية حين قامت بهذا الغزو قبل أكثر من عامين لأنها لو كانت منسجمة لكان من المنطقي أن تشد الرحال وتنسحب من الأراضي اللبنانية بعد زوال الاسباب التي كانت تزعمها في تبريرها لهذا الغزو غير المشروع . ولكن القضية كما نراها اليوم أعمق بكثير مما تبدو ظاهريا وهي جديرة بأساليب الغش والخداع الاسرائيلية التي أصبح مجلسكم الموقر خبيرا بأمورها .

لقد تفضل أخي المحترم الممثل الدائم للبنان فقدم لنا عرضا تفصيليا واضحا لما ترتكبه اسرائيل من ممارسات غير مشروعة في الأراضي اللبنانية المحتلة سواء في بيانه الهام أمامكم اليوم أو في رسائله المتعددة حول هذا الموضوع للأمين العام للأمم المتحدة .

فهذه الممارسات اللاانسانية تعتبر مثالا حيا لممارسات استعمارية ميتة يسعى عالم اليوم للتخلص من بقاياها بكل الوسائل . فهي كما رأينا لا تقتصر على قطع الطرق واغلاق المعابر وتطويق القرى واقتحام البيوت وتوقيف النساء والشيوخ والاطفال واتلاف المحاصيل الزراعية والمداهمة غير الشرعية والاعتقال والاضطهاد ، وانما تتعدى ذلك الى التعرض لرجال الدين واماكن العبادة ونهب الآثار التاريخية ، بل واغلاق المرافئ لمنع البواخر من تفريغ حمولاتها التي تحمل المواد الغذائية المرسلة لاغاثة اهالي الجنوب المنكوبين .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : ما هي جريرة الشعب اللبناني الذى كانت اسرائيل تدعي قيامها بالغزو لحمايتها حتى يستحق مثل هذه المعاملة اللاانسانية التي هي جزء لا يتجزأ من السلوك الاسرائيلي العام والممارسات الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وما بعدها .

ان الاستيلاء على مياه نهر الليطاني هدف صهيوني قديم وما يجرى في الجنوب اللبناني يؤكد الاطماع التوسعية الاسرائيلية ويؤكد من جديد ان هذا كان الهدف الرئيسي للغزو الاسرائيلي للبنان قبل عامين .

فالانباء تردد من جهة ان الاسرائيليين يحاولون الغاء الشريط الحدودي الذي يفصل لبنان عن فلسطين المحتلة ، وهي تردد من جهة ثانية ان الاسرائيليين يباشرون بعض الأعمال الهندسية التي ترمي الى تحويل مياه نهر الليطاني الى بحيرة طبريا في فلسطين المحتلة ، وهي تردد من جهة ثالثة ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية تعمل جاهدة على تهجير اكبر عدد ممكن من سكان الجنوب اللبناني ، كما انها تردد من جهة رابعة ان السلطات الاسرائيلية تسعى الى مد شبكة من الطرق الجديدة التي تسهل عملية دمج الجنوب اللبناني ، أو الجزء الذي تريد ضمه منه ، في اسرائيل .

ان الشعب اللبناني شعب يحب السلام ، ولهذا فقد تحلى بالصبر مدة طويلة وهو يقاسي من اعتداءات وممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلية ، ولكن استمرار هذه الاعتداءات المتواصلة من جهة وعدم توفر أية رغبة من جانب اسرائيل من جهة أخرى في الانسحاب من الأراضي اللبنانية ، على الرغم من مطالبة مجلسكم الموقر مرارا لها بأن تفعل ذلك ، أديا الى نشوء حركة مقاومة نضالية يتعرض لها الاسرائيليون يوميا . وكان من المفارقات اللاذعة أن اسرائيل التي غزت لبنان قبل عامين لحماية اجزائها الشمالية ، على حد زعمها ، تجد نفسها الآن غير قادرة على حماية قواتها في داخل الأراضي المحتلة من غضبة الشعب اللبناني ، أي أن عنصر السلامة الذي تشهره اسرائيل لتبرير اعمالها العدوانية وممارساتها اللاانسانية قد أصبح سرابا خادعا في هذه الظروف التي تثبت يوما بعد يوم ان اسرائيل بفضل ترسانة الأسلحة الأمريكية لديها هي آخر من يحق له ان يتحدث عن السلامة .

ولا ريب في ان هذا التطور الجديد الذي يظهر اسرائيل بمظهر العاجزة عن حماية نفسها نتيجة لتصرفاتها الخرقاء قد جعل المسؤولين الاسرائيليين يفقدون أعصابهم ازاء ازدياد وطأة حركة المقاومة اللبنانية . ويقومون بانتهاكات فاضحة تذهب ضحية لها أبسط مبادئ حقوق الانسان التي كفلتها المواثيق الدولية في زمن السلم والحرب .

ان اسرائيل تتصرف وكأنها لا يهمها العالم كله ما دامت الولايات المتحدة تقف

الى جانبها . وهذا يوضح مدى أهمية الدور الذى تستطيع الولايات المتحدة أن تلعبه لاعادة الأمور الى نصابها في هذا الجزء من العالم ، ويجعل من المتعين عليها أن تفهم اسرائيل ، اذا لم تكن الأخيرة قادرة على ان تفهم ذلك بنفسها ، ان الوسيلة الوحيدة لضمان السلامة لقواتها في لبنان هي سحب هذه القوات الى ما وراء حدود لبنان الجنوبية ، ولاسيما وان الولايات المتحدة قد أيدت قرار مجلسكم الموقر رقم ٥٠٩ (١٩٨٢) الذى يأمر اسرائيل بأن تسحب جميع قواتها العسكرية فورا ودون أى شرط لحدود لبنان الدولية المعترف بها .

ان الأسرة الدولية ترقب باهتمام شديد المحاولات التي تبذلها بعض الجهات منذ زمن طويل لربط قضايا الشرق الأوسط بمجلة الانتخابات الامريكية أو الاسرائيلية وهي محاولة واضحة ترمي قبل كل شيء الى اعطاء الاسرائيليين ، وفي حلقات زمنية متلاحقة ، فرصا طويلة الأجل تشعر خلالها بالحصانة التامة وحرية التصرف . ونحن نرى كيف ان الاسرائيليين يستغلون أعوام الانتخابات ، ولاسيما عام الانتخاب الحالي ، في تصعيد الأعمال التعسفية والتوسعية سواء في الضفة الغربية وغزة أو في الجنوب اللبناني .

ان من رأى وفد بلادى ان هذا أمر لا يجب السكوت عنه وذلك لأن قضية السلام والعدل الدوليين هي قضية مطلقة لا يجوز لها أن تصبح رهينة في يد انتخابات محلية تجرى هنا أو هناك وأنه ينبغي التصدى لحل المشاكل الدولية التي تعرض السلام الدولي للخطر حال نشوئها ودون انتظار لأية انتخابات قد تستغرق عاما كاملا . كما ينبغي على الأسرة الدولية ، التي يؤلمنا أنها بدأت تنظر الى هذا الربط على أنه قضية مسلم بصحتها ، الا تقع فريسة للمخططات التي ترمي الى اعطاء اسرائيل مزيدا من الفرص لتنفيذ مآربها بعيدا عن أى ضغط أو تدخل .

ان الوضع في جنوب لبنان وضع متفجر واذا لم تتحرك الأسرة الدولية لاعادة الأمور الى نصابها فانها قد تجد نفسها مرة أخرى أمام أمر واقع جديد تفرضه اسرائيل دون حسيب أو رقيب .

ان من رأى وفد بلادى ان الولايات المتحدة تتمتع بمسؤولية خاصة في هذا

الشأن وذلك بسبب علاقتها الخاصة باسرائيل من جهة وبحكم عضويتها الدائمة في مجلس الأمن وموافقتها على قرار ٥٠٩ (١٩٨٢) الذى يأمر اسرائيل بالانسحاب الفورى غير المشروط . ولكن المسؤولية الأولى - في اعتقادنا - تقع مع ذلك على عاتق الأسرة الدولية نفسها ممثلة في مجلسكم الموقر الذى نطالبه اليوم بسرعة التحرك .

لقد أوضح أخي ممثل لبنان في كلمته الشاملة قبل قليل المطالب المحقة والشرعية التي نتوقع من مجلسكم تأييدها . ان الكويت تؤيدا تأييدا كاملا هذه المطالب ، وترى أنها تتفق والمواثيق الدولية وعلى الأخص قرارات مجلسكم السابقة وخصوصا القرار ٥٠٩ (١٩٨٢) الذى يطالب بالانسحاب الشامل غير المشروط للقوات الاسرائيلية من لبنان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل لبنان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أود أن أعلم أعضاء المجلس أنه بالنظر الى الساعة المتأخرة ، ابدى عدد من المتكلمين المدرجين على القائمة تعاونهم الكامل معنا وقبلوا أن نستمع الى بياناتهم يوم غد . وانني أشكرهم على ذلك باسم المجلس .

طلب ممثل لبنان الكلام ممارسة لحقه في الرد ، وأنني أعطيه الكلمة .

السيد فاخوري (لبنان) : شكرا سيدى الرئيس على اعطائي حق الرد في هذا الوقت المتأخر . ولن أطيل عليكم بالكلام .

كنت قد حددت في كلمتي أمام هذا المجلس موضوع شكوانا ، وكررت مرتين أننا لا نقصد اقامة جدل عقيم أو مزايدات ، الا أن المحترم الممثل الدائم لاسرائيل ، وهي الدولة المعتدية على لبنان والمحتلة لثلث أراضيه ، أتحفنا بتحقيق عن الحالة في لبنان استغرق ثلاثة أرباع كلمته . ان سياسة تحويل الأنظار عن الموضوع الرئيسي والتهرب من مواجهة الشكوى والواقع في الأراضي المحتلة ، لا يمكن أن تخفى أو تنطلي على أحد .

ان آخر من يحق له التكلم عن لبنان والوضع في لبنان هو السيد الممثل الدائـــم لاسرائيل . لقد أغفل أن يذكر فيما أورده عن راديو بيروت ان فخامة الرئيس اللبناني قـــد حمّل اسرائيل مسؤولية ما حصل وما يحصل في لبنان وعسى أن يكون في المستقبل أكثـــر أمانة في نقل المعلومات .

ان لبنان ــ وليس اسرائيل ــ هو الذى يقـرر ما اذا كان يستطيع ارسال جيشـه الى الجنوب .

ان من يستمع الى الممثل الدائم لاسرائيل يعتقد بأن الحياة تحت الاحتـــلال الاسرائيلي توازى الحياة في الجنة . لا ياسيدى . هناك أراض لبنانية محتلة وتعرفـــون جميعكم معنى الاحتلال وكيف تكون الحياة في ظله . فلا نخدع أنفسنا بكلام معسول . هذا الاحتلال يجب أن يوضع له حد بتنفيذ قرارات هذا المجلس ، والممارسات اللاانسانية يجـب وقفها فورا .

انني أرفض وأستنكر اللهجة التي تكلم بها السيد ممثل اسرائيل الدائم عن المسؤولين اللبنانيين ، كما أرفض وأستنكر العبارات التي وصفهم بها ولا يمكنني أن أجاريه في هـــذا المجال محافظة مني على مستوى المناقشة من على منبر في الامم المتحدة كمنبر مجلس الأمن .

وسأحتفظ بحقي في الرد على بقية ما ورد في كلمة السيد الممثل الدائم لاسرائيـــل في وقت لاحق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب ممثل اسرائيل السماح لـــه بالكلام وأعطيه الكلمة .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وأنـــا كذلـــك سوف أتوخى الايجاز الشديد في ردى على بيان الممثل الدائم لسوريا . وهذا لا يعـــود الى تأخر الوقت فحسب بل يعود كذلك الى أسباب أخرى متنوعة .

وأعتقد أن البيان المستفيض الذى القاه الممثل الدائم لسوريا ، ممثل مستعبـــدى لبنان ، بيان واضح لا يحتاج الى رد . أود فقط أن استرعي انتباه المجلس الى جملة تنذر

بالسوء في بيانه حيث قال " . . . الشعب اللبناني - ونحن [أى سوريا] من الشعب اللبناني . . . "(آنفا ص ٧٣) . وبالطبع فان هذه هي طريقة ملطفة للاعراب عن ادعاء سوريا الدائم بأن لبنان هو جزء لا يتجزأ منها . ونحن ممتنون للممثل الدائم لسوريا ذلك انه في نهاية المطاف قد أوضح هذا الادعاء لهذا المجلس أيضا . وهذه اشارة واضحة للمطامع السورية فيما يتعلق بلبنان كما أنها تفسر السبب الذى حدا بممثل لبنان الى أن يدلي بالأقوال التي استمعنا اليها منه اليوم . وأود أن أؤكد لممثل لبنان أننا نتفهم هذا الموقف ونتعاطف معه تماما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا يوجد متكلمون آخرون في هذه الجلسة .

وقبل أن أرفع الجلسة أود ، نيابة عن المجلس ، أن أشكر المترجمين الشفويين وكذلك جميع الموظفين الآخرين ، الذين جعلوا من الممكن لنا أن نواصل مناقشتنا حتى هذه الساعة المتأخرة ، على صبرهم وتفهمهم .

وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في هذا البند يوم الخميس الموافق ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٤ الساعة ١٥/٣٠

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥